

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الرقم التسلسلي:

مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

إستراتيجيات المرافقة والتطوير لدعم نمو المؤسسات الناشئة في الجزائر

- دراسة حالة -

تخصص: إدارة إستراتيجية

إشراف الدكتور:

• حدادة فريد

إعداد الطالبين:

• بن ذيب أكرم

• رمضان محمد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الهيئة المستخدمة	الصفة
بوسيف سيد أحمد	أستاذ محاضر ب	الشاذلي بن جديد - الطارف	رئيسا
حدادة فريد	أستاذ محاضر أ	الشاذلي بن جديد - الطارف	مشرفاً ومقرراً
بن قديدح سفيان	أستاذ محاضر أ	الشاذلي بن جديد - الطارف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

"وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِّكُلِّ شَيْءٍ مَّ

وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ"

سورة النحل 89

شكر وعرفان

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلٰی اَشْرَفِ الْمُرْسَلِیْنَ سَیْدِنَا وَحَبِیْبِنَا مُحَمَّدٍ صَلَی

اللّٰهُ عَلَیْهِ وَسَلَّمَ

اول شكر لله سبحانه وتعالى، على ما أسبغه علينا من نعم، تيسير السبيل، فله الحمد والشكر
في كل وقت وحين.

بقوله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

سورة ابراهيم: الآية 07

كما نتقدم بالشكر الجزيل الخالص الى الاستاذ الفاضل المشرف "الدكتور حدادة فريد" الذي
تكرم مشكر بالإشراف على هذه المذكرة ومساندته لي في كل خطوة وسعة صبره.

كما أوجه خالص شكري وتقديري للأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
إشرافا وتدريس وإدارة، كما أخص كل من استاذي (بوسيف سيد أحمد) واستاذتي (لعرايجي
إيمان) جزاهما الله كل خير.

والشكر موصول للهيئة المناقشة الكرام الذين قبلوا مناقشة هذه المذكرة.

إهداء

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على حبيبنا محمد وآله وصحبه ومن والاه. أما بعد:
الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية، مع تذكيرنا بهذه المذكرة بمثابة جهد ونجاح
بفضله تعالى.

أهدي عملي هذا إلى الولدين الكريمين حفظهما الله وأدام عليهما نوراً لدربي.
كما أهديه إلى الأخوة والأخوات رعاهم الله ووفقهم، ولكل العائلة الكريمة التي ساندتني وتستمر في الدعم.
إلى كل قسم علوم الإدارة وكافة دفعة 2024 بجامعة الشاذلي بن جديد -ولاية الطارف -

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي،

وإلى كل من أحببتهم بقلبي ونسبهم إليه بقلبي.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية،
مع تذكيرنا بهذه المذكرة بمثابة جهد ونجاح بفضلته تعالى،
أهدي عملي هذا إلى الولدين الكريمين حفظهما الله وأدام عليهما نوراً لدربي.
وأيضاً، أهديه إلى الأخوة والأخوات رعاهم الله ووفقهم،
وإلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني وتستمر في الدعم.
وختاماً، إلى كل قسم علوم الإدارة وكافة دفعة 2024 بجامعة الشاذلي بن جديد -ولاية الطارف-،
وإلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحببتهم بقلبي ونسبهم إليه بقلبي.

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة الموسومة بعنوان: "استراتيجيات المرافقة والتطوير لدعم نمو المؤسسات الناشئة في الجزائر -دراسة حالة-"، إلى تحليل وتقييم الاستراتيجيات المتبعة لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، واستكشاف أفضل الممارسات والتجارب الدولية التي يمكن تطبيقها لتحفيز النمو والابتكار في هذا القطاع الحيوي. استعملنا في الدراسة العديد من أدوات البحث منها المسح المكتبي ومذكرات الدراسات ذات العلاقة، بالإضافة لأهم المواقع التي تعني بقطاع المؤسسات الناشئة سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي. خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر لقي دعماً ومرافقة قوية من مختلف السلطات العمومية في الجزائر من خلال توفير التمويل، وإنشاء حاضنات الأعمال، وتقديم برامج تدريبية متخصصة، وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية. كما تعد التجارب الدولية في تطوير المؤسسات الناشئة لبعض الدول مثل: الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، يمكن الاستفادة منها لزيادة تطوير ودعم نمو المؤسسات الناشئة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ناشئة، مرافقة، استراتيجية، دعم، الجزائر.

Abstract:

We aim through this study, entitled "Strategies of Accompaniment and Development to Support the Growth of Start-ups in Algeria - A Case Study," to analyze and evaluate the strategies employed to support start-ups in Algeria, and to explore the best practices and international experiences that can be applied to stimulate growth and innovation in this vital sector. In this study, we utilized various research tools, including desk surveys and relevant study reports, in addition to important websites related to the start-up sector both nationally and internationally.

The study concluded with several key findings, most notably that the start-up sector in Algeria has received strong support and accompaniment from various public authorities in Algeria through the provision of funding, the establishment of business incubators, the offering of specialized training programs, and the development of the legislative and regulatory environment. Additionally, international experiences in the development of start-ups in countries such as the United States and South Korea can be leveraged to further develop and support the growth of start-ups in Algeria.

Keywords: Start-ups, Accompaniment, Strategy, Support, Algeria.

قائمة الجداول والاشكال

1- قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول
8	الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر لعام 2017.
9	الجدول رقم 02: التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
43	الجدول رقم 03: أنواع المرافقة حسب المعايير
61	الجدول رقم 04: قائمة الشركات الناشئة في الجزائر
65	الجدول رقم 05: إحصائيات تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر 2018-2023
66	الجدول رقم 06: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الناشئة من 2018/2023
67	الجدول رقم 07: عدد حاضنات الاعمال 2018/2023.

2- قائمة الأشكال:

الصفحة	الشكل
37	الشكل رقم 01: مراحل تطور المؤسسات الناشئة
62	الشكل رقم 02: إحصائيات الشركات الناشئة في الجزائر 2021/2022
66	الشكل رقم 03: عدد حاضنات الاعمال 2018/2023

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

.....	بسملة
.....	شكر وعرهان
.....	إهداء
.....	ملخص الدراسة
.....	قائمة الاشكال والجداول
.....	فهرس المحتويات
.....	مقدمة عامة
.....	أ
5.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
6.....	تمهيد
7.....	المبحث الاول: مفاهيم ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
7.....	المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
13.....	المطلب الثاني: جدوى وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
19.....	المطلب الثالث: المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
22.....	المبحث الثاني: مجالات ترقية وأسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها
22.....	المطلب الأول: مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
27.....	المطلب الثاني: أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
29.....	المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
33.....	المبحث الثالث: التمويل واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها
33.....	المطلب الأول: أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
34.....	المطلب الثاني: الاحتياجات المالية الضرورية للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال دورة حياتها
36.....	المطلب الثالث: التحديات التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

39	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة.....
40	تمهيد.....
41	المبحث الأول: تعريف المؤسسات الناشئة.....
41	المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الناشئة.....
42	المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة.....
43	المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الناشئة ومراحل تطورها.....
45	المبحث الثاني: مفهوم المرافقة والتطوير.....
45	المطلب الأول: تعريف المرافقة.....
46	المطلب الثاني: أهداف المرافقة.....
47	المطلب الثالث: أنواع ومبادئ المرافقة.....
50	المبحث الثالث: استراتيجيات المرافقة.....
50	المطلب الأول: استراتيجية التوجيه والدعم.....
51	المطلب الثاني: استراتيجية التدريب والتكوين.....
53	المطلب الثالث: استراتيجية التمويل والاستثمار.....
55	المطلب الرابع: استراتيجية التواصل والتشبيك.....
57	خلاصة الفصل.....

58	الفصل الثالث: المؤسسات الناشئة في الجزائر بين المرافقة والدعم
59	تمهيد
60	المبحث الأول: واقع وتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر
60	المطلب الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر
63	المطلب الثاني: تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر
65	المطلب الثالث: ترتيب أهم المؤسسات الناشئة في الجزائر
76	المبحث الثاني: آليات تطوير ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر
76	المطلب الأول: دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة
78	المطلب الثاني: المؤسسات التمويلية وطرق التمويل المؤسسات الناشئة
84	المطلب الثالث: دور المرافقة في عملية التكوين والتشغيل في تطوير المؤسسات الناشئة
87	المبحث الثالث: التجارب الدولية الرائدة لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة في العالم
87	المطلب الأول: تجارب الدول المتقدمة في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة
90	المطلب الثاني: تجارب الدول النامية في دعم المؤسسات الناشئة
94	خلاصة الفصل
95	خاتمة
100	قائمة المصادر والمراجع
99	قائمة الملاحق

مقدمة عامة

تُعد استراتيجية المرافقة والتطوير أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز قدرات المؤسسات الناشئة وتطويرها، وتوفير الدعم اللازم لها للنجاح والازدهار في سوق الأعمال.

تعد المرافقة والتطوير أساسية للمؤسسات الناشئة، حيث تساعد على تحقيق نجاح مستدام وتجاوز التحديات التي تواجهها في بداية تأسيسها. من خلال هذه الاستراتيجية، يتم توفير الدعم المباشر والمستمر للمؤسسات الناشئة في مجموعة متنوعة من المجالات، مثل التمويل، والتسويق، والتخطيط الاستراتيجي، وتطوير المنتجات والخدمات.

تعتمد استراتيجية المرافقة والتطوير على توفير المعرفة والخبرات اللازمة للمؤسسات الناشئة، سواء من خلال توفير خبراء محترفين يقدمون النصح والإرشاد، أو من خلال توفير برامج تدريبية وورش عمل تساعد المؤسسات على تعلم المهارات اللازمة لنجاحها. بالإضافة إلى ذلك، تساعد استراتيجية المرافقة والتطوير في توفير الشبكات والعلاقات المهنية الضرورية للمؤسسات الناشئة.

فمن خلال الاستفادة من شبكة العلاقات الموجودة، يتمكن أصحاب المؤسسات الناشئة من التواصل مع أشخاص ذوي خبرات ومعرفة في مجالات مختلفة، والاستفادة من فرص الشراكة والتعاون.

تعد استراتيجية المرافقة والتطوير في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر أداة حيوية لتعزيز الاقتصاد وتشجيع روح ريادة الأعمال. فهي تساهم في تعزيز الابتكار وتوفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد. إن تطبيق هذه الاستراتيجية يساهم بشكل كبير في خلق بيئة داعمة ومحفزة للمؤسسات الناشئة، مما يساعد على تحقيق استدامة النمو الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية للجزائر في السوق العالمي.

انطلاقاً مما سبق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية التالية:

- ما هي أهم استراتيجيات المرافقة والتطوير لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

2-الاسئلة الفرعية: تبسيط الاشكالية الرئيسية اكثر قمنا بطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هي خصائص وأهمية المؤسسات الناشئة في اقتصاديات الدول؟
- ما هي ابرز استراتيجيات المرافقة لتطوير ودعم المؤسسات الناشئة؟
- التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

3- فرضيات الدراسة: تمثلت فرضيات الدراسة في ما يلي:

- توفر المؤسسات الناشئة فرص عمل حقيقية، كما أنها دعم للمؤسسات الكبيرة وخالقة للثروة؛
- توجد العديد من استراتيجيات المرافقة لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة منها استراتيجية التوجيه والدعم، استراتيجية التدريب والتكوين، استراتيجية التواصل والتشبيك؛
- تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر العديد من التحديات منها القانونية، التمويلية، التقنية،... إلخ.

4. أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تحليل تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر وتحديد العوامل المؤثرة فيه.
- تقييم دور استراتيجية المرافقة والتطوير في دعم تطور المؤسسات الناشئة.
- تحديد التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة واقتراح الحلول المناسبة.

5. أهمية الدراسة: وتتمثل أهمية الدراسة في:

- توفير فهم أعمق لتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر وتحدياتها.
- تقديم إشارات وتوصيات تساعد في تحسين استراتيجية المرافقة والتطوير.
- تعزيز الروح الريادية وتشجيع المزيد من المبادرات الريادية في الجزائر.

6. أسباب اختيار الموضوع: من بين أسباب اختيارنا لهذا الدراسة مايلي:

- تزايد أهمية المؤسسات الناشئة في تنمية الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.
- الرغبة في فهم أفضل لدور استراتيجية المرافقة والتطوير في دعم المؤسسات الناشئة.

- الحاجة إلى تحديد التحديات والفرص التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- الرغبة في تقديم توصيات واقتراحات لتعزيز استراتيجية المرافقة والتطوير وتعزيز نجاح المؤسسات الناشئة في البلاد.

7. المنهج المتبع:

في هذه الدراسة، سيتم تبني المنهج الوصفي التحليلي وذلك للتعريف بمتغيرات الدراسة، كما استعملنا المنهج الاستنباطي والمنهج التحليلي في الدراسة الحالة المتعلقة بالجزائر أو دراسة المقارنة التي تتحدث عن التجارب الرائدة في مجال المؤسسات الناشئة ومقارنتها بالجزائر، وذلك بجمع البيانات والمعلومات من مجموعة متنوعة من المصادر، وتوظيفها لتحليل ومقارنة النتائج.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة

تمهيد

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في مختلف البلدان. تُعرّف هذه المؤسسات بناءً على عدد العاملين أو حجم الإيرادات السنوية، وتتميز بمرونتها وقدرتها على الابتكار والتكيف مع التغيرات السوقية. تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركاً رئيسياً لخلق فرص العمل وتطوير القدرات البشرية، كما تساهم في تعزيز التنافسية وتحفيز الاقتصاد المحلي من خلال تشجيع المبادرات الفردية وروح الريادة. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات تتعلق بالحصول على التمويل، وتطوير البنية التحتية، والوصول إلى الأسواق، مما يتطلب سياسات داعمة لتعزيز نموها واستدامتها.

المبحث الأول: مفاهيم ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إذا افترضنا أن المؤسسة الاقتصادية تشمل كل كيان يشارك في النشاط الاقتصادي، بغض النظر عن وضعها، فإنها تُعتبر أصغر توحيد للوحدات القانونية التي تمثل تنظيمًا لإنتاج السلع والخدمات، مع استقلالية في اتخاذ القرار، وخاصة في تخصيص مواردها الجارية. وبالتالي، يتم تصنيف كل مؤسسة إحصائيًا استنادًا إلى عدد العمال ورقم الأعمال وميزانيات الوحدات القانونية التي تشكلها، إما كمؤسسة صغيرة أو متوسطة بحجم وسطي، أو كمشروع كبير. تلك التصنيفات تتأثر مسبقًا بالحجم أو القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى المطلب الأول الذي سنعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم ينتبني المطلب الثاني كلى من جدوى وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسنذكر في المطلب الثالث المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل جزءاً أساسياً من الاقتصاد، حيث تلعب دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. تتميز هذه المؤسسات بحجمها الصغير والمرونة في الإدارة، مما يمكنها من التكيف مع التحديات والفرص في السوق بشكل أفضل، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى العنصر معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعريفها العام في العنصر الثاني.

أولاً: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية التي تساعد في تحديد حجم ونطاق هذه المشاريع. تتنوع هذه المعايير وتتضمن:¹

أ- المعايير الكمية:

¹ يوسف قريشي، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر، منشورة، السنة، 2005 ص 22.

- عدد العمال/القوة العاملة: تقسم المؤسسات إلى مصغرة (1-9 عامل)، صغيرة (10-49 عامل)، ومتوسطة (50-250 عامل).
- رأس المال المطلوب: يتم تديره بواسطة شخص أو عدد من الأشخاص.
- محدودية حجم المبيعات.
- القيمة المضافة السنوية.

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر لعام 2017.

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 ملايين	ضرورة توفر معيار
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	الاستقلالية في
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و 04 ملايين	بين 200 مليون و 01 مليار	التسيير

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد، على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 02، الصادرة

بتاريخ 01 نوفمبر 2017، صفحة: 06

ب- المعايير النوعية:

- المعيار القانوني: يعتمد على الشكل القانوني للمؤسسة وطريقة تمويلها.
 - معيار الملكية: تكون معظم المؤسسات صغيرة ومتوسطة مملوكة من قبل القطاع الخاص.
 - معيار الاستقلالية: يكون المالك هو المتصرف الوحيد داخل المؤسسة.
 - معيار المسؤولية: يتحمل المالك المسؤولية المباشرة لجميع قرارات المؤسسة.
 - معيار الحصة السوقية: يمكن تحديد حجم المؤسسة بناءً على حصتها في السوق ووزنها وأهميتها.
- تُعد المعايير الكمية مهمة لتحديد حجم المؤسسة، في حين تساعد المعايير النوعية في تحديد طبيعة هذه المؤسسة وتنظيمها القانوني والتشغيلي. تجتمع هذه المعايير لتمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها، مما يسهل عمليات الدعم والتطوير المستقبلية لهذه المشاريع.

2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يُعتبر أمرًا حاسمًا للتعامل معها وتحفيزها وتطويرها، ويعتمد على تركيبها المتنوعة والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بين الدول. تعتبر الاقتصاديات المتقدمة مختلفة تمامًا عن الاقتصاديات النامية من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

عرف المشرع الجزائري المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب المعايير الكمية في المادة 05 من قانون 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، والذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تُعرف هذه المؤسسات على أنها كل مؤسسة تقدم سلعة و/أو خدمات وتضم من 1 إلى 250 عاملاً دائماً خلال السنة، ويكون رقم أعمالها السنوي أقل من 4 مليارات دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية أقل من مليار دينار جزائري عند آخر نشاط مقفل لمدة سنة كاملة. كما يجب أن تتمتع المؤسسة بالاستقلالية، أي أنه لا تمتلك مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى رأسمالها بمقدار 75% فأكثر¹.

الجدول رقم (2) التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنواع المؤسسات	العيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارية بتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسة التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسة الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر: جمعة مفاتيح، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في مالية مؤسسة 2011-2012

تُعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات، وتتميز بحجمها الصغير، حيث لا تتجاوز قيمتها الإنتاجية مليار دينار، ولا يزيد عدد موظفيها عن 250 شخص، وإجمالي

¹ عزوي، عبد الباسط، وكلثوم حدادي. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-المأمول والواقع-دراسة تحليلية خلال الفترة 2006-2019"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 13، عدد 01، 2024، ص 339.

حصيلتها السنوية عن 500 مليون دينار. تعتمد هذه التعريفات على المعايير الكمية مثل عدد العمال والأصول المالية لتحديد مفهومها، وتتركز على حجم المؤسسات من حيث عدد العمال ورأس المال والإيرادات السنوية.¹

ثانياً: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بمجموعة من الخصائص التي تعزز قدرتها على المنافسة وتجعلها خياراً اقتصادياً واستراتيجياً جذاباً:²

1- الملكية المحلية:

يعد الاحتفاظ بالملكية المحلية من أبرز الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث يكون مالكو هذه المؤسسات غالباً من المجتمع المحلي، مما يعني أن القرارات الاقتصادية تتخذ بمصلحة المجتمع المحلي بشكل أكبر. وبالتالي، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً هاماً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للمنطقة وتوفير فرص العمل للسكان المحليين.

2- سهولة الإنشاء:

يتميز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنه لا يتطلب رأس مال كبير. عادةً ما يعتمد أصحاب المؤسسات الصغيرة على مدخراتهم الشخصية لبدء العمل قبل التفكير في الحصول على تمويل خارجي. وفي حالة الحاجة إلى تمويل إضافي، فإنه يمكن اللجوء إلى التمويل المحلي من خلال البنوك المحلية أو برامج الدعم المحلية، وبعض الأحيان يتم الحصول على تمويل من أصدقاء وعائلة المؤسس.

3- انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة:

تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا بسيطة وأقل تعقيداً تناسب طبيعة أعمالها وظروفها المحلية. فعلى سبيل المثال، قد تستخدم أدوات يدوية أو تقنيات بسيطة لتلبية احتياجات الإنتاج والخدمات المحلية.

¹ مالكوم شالوف، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترجمة عبد الباري طارق وآخرون، تبديل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2009، ص 12-13.

² غالم عبد الله وآخرون، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر وذلك يومي 6/5 ماي، 2013، ص3.

وعادةً ما تكون هذه التكنولوجيا محلية الصنع أو متاحة بتكلفة منخفضة، مما يقلل الاعتماد على الموارد البشرية المؤهلة والتكنولوجيا المستوردة.

4- محدودية المساحات اللازمة:

تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الحاجة المحدودة لمساحات كبيرة. يمكن لهذه المؤسسات أن تقام في مبانٍ صغيرة أو حتى في مساحة مشتركة مع مؤسسات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات التصنيع والإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبًا ما تكون أقل تعقيدًا وتتطلب معدات أقل، مما يقلل من الحاجة إلى مساحات كبيرة ويقلل التكاليف.

5- مرونة الإدارة:

المرونة في الإدارة تعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة على التكيف مع تغيرات السوق والظروف المحيطة. يمكن أن تعدل هذه المؤسسات عملياتها ومنتجاتها بسرعة لتلبية احتياجات العملاء والمتغيرات في الطلب. يمكن أن يكون لديها هياكل تنظيمية بسيطة وعملية اتخاذ قرار سريعة، مما يسمح لها بالتكيف مع التغيرات السريعة في السوق والمنافسة بفاعلية.

6- بساطة نظم المعلومات:

بساطة نظم المعلومات تعزز كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اتخاذ القرارات. نظرًا لأن حجم هذه المؤسسات أصغر، فإنها تحتاج إلى نظم معلوماتية أقل تعقيدًا مقارنة بالشركات الكبيرة. يمكن أن تعتمد على أدوات بسيطة لإدارة البيانات والمعلومات وتحليلها، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية بشكل سريع وفعال.

7- إقامة تكامل أنسب للإنتاج:

استفادة من توزيع متوازن للسكان تعزز الاستفادة وتوفر فرص عمل في المناطق الريفية. عندما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوطين الصناعة في المناطق الريفية، فإنها تساهم في تحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق الحضرية والريفية. كما أنها تساهم في توفير فرص عمل محلية وتخفيف الضغط على سوق العمل

في المدن.¹ بالإضافة إلى ذلك، فإن توزيع المصانع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنحاء البلاد يمكن أن يعزز التنمية المستدامة ويقلل من اعتماد المناطق على مصادر خارجية للسلع والخدمات.

8- تلبية طلبات المستهلكين:

تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات المستهلكين، وخاصة تلك ذوي الدخل المنخفض، من خلال توفير السلع والخدمات بتكلفة منخفضة. بالمقابل، تركز المؤسسات الكبيرة عادةً على تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيًا. وبالتالي، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا في تقليل عدم المساواة من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد ذوي الدخل المنخفض وتقديم خيارات متنوعة للمستهلكين.

9- قابلية الإبداع والابتكار:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير على الإبداع والابتكار في منتجاتها، وذلك لتعويض النقص في حجم الإنتاج. فهي تركز على تحقيق الجودة وتسعى لاكتشاف منتجات جديدة ومبتكرة. تشجع هذه المؤسسات الموظفين على تقديم اقتراحاتهم وآرائهم فيما يتعلق بمشاكل العمل، مما يساهم في تشجيع بيئة ملائمة للإبداع والابتكار.

10- القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على التكيف مع التقلبات الاقتصادية المختلفة. عندما يزيد الطلب، يمكن لهذه المؤسسات زيادة حجم الإنتاج لتلبية الاحتياجات المتزايدة، وعندما ينخفض الطلب، يمكنها تقليل حجم الإنتاج لتفادي الفائض. بفضل كفاءتها وفعاليتها في استخدام الموارد البشرية والمادية، تتمكن هذه المؤسسات من تحقيق النجاح والاستدامة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

11- الكفاءة والفعالية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكفاءتها وفعاليتها في استغلال الموارد البشرية والمادية، حيث تتمتع بالقدرة على تحقيق أداء متفوق وإنجازات ملحوظة في وقت قصير نسبيًا. تتمثل الفعالية في القدرة على التواصل

¹ غالم عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص 4.

بسهولة مع العملاء والموردين، وهذا يعزز تنفيذ العمليات بسلاسة ويعزز العلاقات التجارية.¹ بالإضافة إلى ذلك، يلعب الدافع الشخصي لأصحاب المؤسسة دوراً هاماً في الحفاظ على نجاحها وتفوقها، حيث يعملون بجد واجتهاد لتحقيق أهدافهم المهنية والشخصية.

12- المناولة:

التعاون بين المؤسسات يُعدُّ أحد العوامل الأساسية في تعزيز الاقتصاد وتحفيز النمو، حيث يشكل وسيلة فعالة لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق التطور والتنمية المستدامة. يعمل هذا التعاون على دعم المؤسسات الكبرى من خلال توفير الديناميكية والمرونة التي تأتي مع التعامل مع مؤسسات مقاولة صغيرة ومتوسطة، والتي تُعتبر عادةً مرنة وقادرة على التكيف بسرعة مع متطلبات السوق والتغيرات الاقتصادية.²

فيما يتعلق بأنواع التعاون بين المؤسسات، فإن التعاون المباشر يتمثل في علاقات مباشرة تتيح للمؤسسات الكبيرة الاستفادة من خدمات أو منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يساهم في تحفيز نمو الصناعة وتوفير فرص العمل في السوق. أما التعاون غير المباشر، فيتمثل في تعزيز نظام تقسيم العمل والتخصص، حيث تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج معين دون التداخل مع أنشطة المؤسسات الكبيرة، مما يعزز من فعالية العمل ويسهم في تحقيق التفوق التنافسي.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل التعاون بين المؤسسات على تعزيز الابتكار والإبداع، حيث تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالباً بقدرتها على الابتكار وتقديم منتجات وخدمات جديدة، وهو ما يساهم في تنوع العرض وزيادة رضا العملاء وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي أكبر.

بهذه الطريقة، يعد التعاون بين المؤسسات عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ويساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

المطلب الثاني: جدوى وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العوامل الرئيسية في تنمية الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث تلعب دوراً حيوياً في خلق فرص العمل وتعزيز التنافسية. تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على

¹ غالم عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص 4.

² غالم عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص 4.

التكيف مع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل من المؤسسات الكبيرة، كما تسهم في توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة وتعزيز الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات الجديدة.

أولاً: جدوى وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تباين تصنيف المفاهيم المعتمدة حول المؤسسات إلى كبيرة ومتوسطة وصغيرة لم يمنع اتفاقاً على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، حيث تتميز بقدرتها على التكيف مع التحديات وتقديم منتجات وخدمات تلبي احتياجات السوق. مع تطور البيئة الاقتصادية، تواجه هذه المؤسسات تحديات جديدة في التوسع والاستمرارية، ومع ذلك، تظل المحرك الرئيسي للديناميكية الاقتصادية والابتكار والنمو، كما تلعب دوراً أساسياً في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الشاملة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في الاقتصاديات الحديثة والنامية، حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز الديناميكية الاقتصادية والابتكار والنمو. على الرغم من التحديات التي تواجهها، فإن هذه المؤسسات تستمر في النمو والاستمرارية بفضل قدرتها على الابتكار والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسوقية. إن الابتكار والإبداع يعتبران عاملين أساسيين في إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويسهمان في تحقيق النجاح والتميز.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تستثمر في قطاعات سلسلة الإنتاج والأعمال المتكاملة، مما يسمح لها بالاستفادة من أسواق إنتاج جديدة وتوسيع نطاق عملها. كما يمكنها الاستفادة من السلاسل المتكاملة في صناعة مكونات منتجات معينة بشكل أكبر وبكفاءة أعلى، مما يساعدها على استغلال الفرص العالمية المتاحة لها.¹

إذا، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية، وتعتبر من العوامل الرئيسية في تعزيز الاقتصاد وتحقيق الازدهار، وتكمن هذه العوامل فيما يلي:²

1- الحد من مشكلة البطالة:

¹ برجى شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة، 2012/2011 ص22.

² قويدري عبد الرحمان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة والية أدرار، مذكره مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، جامعة بشار، الجزائر، سنة، 2012/2011 ص 17.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً حيوياً في توفير فرص العمل، خاصة في البلدان النامية التي تعاني من مشكلة البطالة. تتميز هذه المؤسسات بكونها مشاريع كثيفة العمالة، حيث تبدأ برؤوس أموال صغيرة نسبياً، مما يدفعها إلى الاعتماد على العمالة بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى مستخدميها يجعلها تجنب الاعتماد الكبير على رأس المال.

يمكن لهذه المؤسسات أن تقبل توظيف الأشخاص الذين لم يتلقوا التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة. فأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يميلون إلى توظيف الأقارب والأصدقاء دون الحاجة إلى اشتراط مؤهلات إدارية أو علمية محددة. هذا النهج يساهم في توفير فرص العمل لشرائح واسعة من المجتمع، ويعمل على تعزيز التواصل والثقة داخل المجتمعات المحلية.

2- تكوين القوة العاملة الماهرة

نظراً لاستخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمالاً ذوي مهارات محدودة نسبياً، فإنها تلعب دوراً هاماً في تطوير مهارات هؤلاء العمال في الجوانب الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمالها. هذا يساهم في تحسين كفاءة العمل وجودة المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، تُساعد هذه المؤسسات في توفير فرص التدريب والتطوير دون الحاجة للإنفاق على إنشاء مراكز تدريب جديدة أو توظيف مدربين وتجهيزات.

3- دعم المؤسسات الكبيرة

تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعماً كبيراً للمؤسسات الكبيرة من خلال توفير العمالة الماهرة التي اكتسبت خبرتها في المؤسسات الصغيرة. يمكن للمؤسسات الكبيرة استفادة من هذه العمالة ذات المهارات المتقدمة دون الحاجة إلى تكلفة تدريبهم وتأهيلهم، وهو ما يساهم في رفع مستوى الإنتاجية والجودة. من ناحية أخرى، تستفيد المؤسسات الكبيرة من خفض تكاليف الإنتاج من خلال الاستعانة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج أجزاء من المنتج النهائي، خاصة إذا كانت تتمتع هذه الأخيرة بمستوى عالٍ من الكفاءة والتحكم في التكنولوجيا المستخدمة.

4- دعم الصادرات:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا كبيرًا في تعزيز الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وذلك بفضل قدرتها على الوصول إلى الأسواق الخارجية بفعالية، نظرًا لتنوع منتجاتها وتكلفتها المنخفضة. كما تعتمد هذه المؤسسات على المواد الأولية المحلية، مما يقلل من اعتمادها على الواردات الخارجية.¹

5- تنمية المناطق الريفية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر في اختيار مواقع تواجدها، حيث تحتاج إلى بنية تحتية بسيطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. هذا يسمح لها بالاستقرار في المناطق الريفية، مما يساهم في توفير فرص عمل لسكان تلك المناطق وتحسين معيشتهم، ويساهم في تقليل الهجرة إلى المدن الكبيرة.

¹ قويدري عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 18.

ثانياً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية، حيث تسمح لهم بالاستفادة من كفاءاتهم وتجاربهم وتحقيق أفكارهم في الواقع، وهذا يساهم في تقليل معدلات البطالة. تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على خلق فرص عمل في مختلف القطاعات.

وتبرز أهمية هذا النوع من المؤسسات في قدرتها على المساهمة في مختلف مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث تساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الاقتصادية للدولة بشكل ملحوظ. كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفتاحاً للتنمية ولدخول المواطنين السوق بالاستثمار وتكوين العمل الخاص، وهي أيضاً مفتاح للاقتصاد الحر.

عادةً ما تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السبابة في التوظيف ورفع القيمة المضافة للاقتصاد، وتعتبر مصدراً رئيسياً للإبداع والمبادرة، حيث تساهم في إطلاق خدمات ومنتجات جديدة في السوق، وبشكل خاص في الدول النامية. تعود هذه المساهمة الحيوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية لأسباب متعددة، منها أنها ذات كثافة عمالية وتعمل على توزيع الدخل بشكل أكثر عدلاً من المؤسسات الكبيرة، كما تساهم في تحقيق فاعلية أكبر في توزيع الموارد حسب المناطق في الدول النامية. تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بناء قدرات إنتاجية منظمة، وتعتبر مصدراً رئيسياً للإبداع والمبادرة، وتوظف تقنيات حديثة، مما يساهم في إطلاق خدمات ومنتجات جديدة في السوق، وبشكل خاص في الدول الأكثر نمواً.

تواجه التجارب التصنيعية الثقيلة تحديات عديدة في عدة دول، وتتفاقم مشكلة العجز المزمن في الميزان التجاري وتدهور الأوضاع المالية، خاصة في البلدان النامية. وقد أدى ذلك إلى تراجع القدرة على إنشاء مؤسسات اقتصادية كبيرة، وحتى المؤسسات الحالية تشكل عبئاً ثقيلاً على الحكومات، كما هو الحال في الاقتصاد الجزائري.¹

وفي هذه الأوضاع، لجأت العديد من الدول إلى تنفيذ برامج تصحيحية هيكلية لتهيئة الظروف الملائمة لمواجهة التحديات الحالية والاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد تم تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومات والباحثين، نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه في تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي.

¹ علي فلاح مفلح الزعبي، زيادة الاعمال، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي للنشر، بيروت، لبنان، 2016، ص 37.

تتمتع هذه المؤسسات بديناميكية ومرونة تؤهلها للتكيف السريع مع التغيرات الناتجة عن التحولات العالمية. وتحتل مكانة مهمة في اقتصادات العديد من الدول مثل إيطاليا والهند وتونس وماليزيا. على سبيل المثال، إيطاليا تعتبر واحدة من الدول الأوروبية الرائدة في هذا المجال.

جعلت هذه التطورات عملية مرافقة والاهتمام بهذه المؤسسات من الأولويات التي تدعوا إليها الدول لتجنب الآفات الاجتماعية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، وتظهر أهمية التركيز على هذا النوع من المؤسسات إلى عدم مساهمتها بشكل فعال في العديد من الدول خصوصا العربية منها، فقطاع الصناعات التحويلية الذي يتكون أساساً من الصناعات الصغيرة والمتوسطة نجد أن مساهمتها في الناتج المحلي لا تتجاوز 10 في حين أن في البلدان المتطورة يزيد عن 35% في العديد من الدول الحديثة التصنيع.

ويمكن أن نرجع أيضا ضرورة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات لاعتبارها غالبا صناعات مكملية ومغذية للصناعات الكبيرة، إضافة إلى الدور الذي تلعبه عند إقامتها بالريف أو المدن الصغيرة فهي تقلل من هجرة العمال باتجاه المدن مما يساهم في خلق توازن جغوي اقتصاديا واجتماعيا.

أما على المستوى العالمي فنجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة في القطاعين العام والخاص: حيث أنها تمثل 90% تقريبا من المؤسسات في العالم وتشغل ما بين 50% والعاملة في العالم 60% من القوى إن الخصائص المميزة لهذا النمط من المؤسسات تمنحها مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة كالقدرة على إنتاج سلع خفيفة وذات مواصفات جديدة ومتباينة لتلبية الرغبات المختلفة للمستهلكين، كما تعمل على إيجاد دخول جديدة، وتحقيق التنمية الإقليمية والمحلية المتوازنة بفعل انتشارها في المناطق الريفية والنائية، وذلك بفضل مرونة الموقع وقلة اعتمادها على الهياكل القاعدية، مما يجعلها في خدمة الأسواق المحلية والتنمية الإقليمية.

تواجه التجارب التصنيعية الثقيلة تحديات عديدة في عدة دول، وتتفاقم مشكلة العجز المزمن في الميزان التجاري وتدهور الأوضاع المالية، خاصة في البلدان النامية. وقد أدى ذلك إلى تراجع القدرة على إنشاء مؤسسات اقتصادية كبيرة، وحتى المؤسسات الحالية تشكل عبئا ثقيلاً على الحكومات، كما هو الحال في الاقتصاد الجزائري.¹

¹ علي فلاح مفلح الزعبي، المرجع السابق، ص 37.

وفي هذه الأوضاع، لجأت العديد من الدول إلى تنفيذ برامج تصحيحية هيكلية لتهيئة الظروف الملائمة لمواجهة التحديات الحالية والاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد تم تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومات والباحثين، نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه في تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي. تتمتع هذه المؤسسات بديناميكية ومرونة تؤهلها للتكيف السريع مع التغيرات الناتجة عن التحولات العالمية. وتحتل مكانة مهمة في اقتصادات العديد من الدول مثل إيطاليا والهند وتونس وماليزيا. على سبيل المثال، إيطاليا تعتبر واحدة من الدول الأوروبية الرائدة في هذا المجال.

المطلب الثالث: المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات فيما يتعلق بتأسيسها وتطويرها، حيث تتضمن هذه الصعوبات نقص التمويل اللازم لدعم عملياتها وتوسعها، ما يحد من قدرتها على الاستثمار في التكنولوجيا والموارد البشرية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني هذه المؤسسات من ضعف القدرة على التسويق والوصول إلى الأسواق، مما يحد من فرص نموها وتوسعها. كما تواجه تحديات كبيرة في التكيف مع التغيرات التكنولوجية والتنظيمية السريعة، مما يتطلب منها مرونة وقدرة عالية على التكيف لضمان استمراريتها في السوق التنافسية.

يمكن تلخيص المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية:¹

1. صعوبة التمويل:

تواجه هذه المؤسسات صعوبة في الحصول على تمويل من الحكومات أو البنوك، حيث تتطلب المؤسسات المالية ضمانات ومستندات تؤكد قدرتها على سداد الديون. وهذا يعتبر عبئًا على أصحاب المشاريع الجدد الذين قد لا يكونون قادرين على تقديم تلك الضمانات.

2. ارتفاع تكلفة الاقتراض:

¹ سبوتي حكيم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة البحث والدراسات العلمية، المركز الجامعي يحي فارس المدينة، العدد 2، وتاريخ الاصدار ديسمبر، 2008، ص 6.

يفرض البنوك أسعار فائدة أعلى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالشركات الكبيرة، نظرًا للمخاطر المرتبطة بهذه المشاريع.

3. التشريعات القانونية:

قد تكون الإجراءات الحكومية والتشريعات عائقًا يقيد نمو وتوسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في البلدان النامية.

4. الضرائب المرتفعة:

تشكل الضرائب والرسوم العالية عبئًا على استمرارية واستدامة هذه المؤسسات، خاصةً وأنها تعاني من رأس مال محدود.

5. عدم الاستقرار الاقتصادي:

يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار الاقتصادي على هذه المؤسسات، حيث يترتب عليه ارتفاع أسعار المواد الأولية وتهديد الربحية.

6. المنافسة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منافسة قوية من الشركات الكبيرة والمؤسسات الأخرى في سوق العمل، وهذا يمثل تحديًا إضافيًا.

7. صعوبة تسويق المنتجات:

قد يواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في تسويق منتجاتهم بسبب قدرتهم المحدودة على تمويل عمليات التسويق.

8. ضعف الدراسة الفنية للمشروع:

يمكن أن يرجع ضعف الدراسة الفنية للمشروع إلى نقص الخبرة لدى أصحاب المشاريع وعدم وجود الموارد اللازمة لإجراء دراسات شاملة.

9. إهمال جانب البحث والتطوير:

قد يتجاهل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية الاستثمار في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى تقييد قدرتهم على التطور والابتكار.¹

بشكل عام، يمكن تصنيف المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مشاكل داخلية ومشاكل خارجية. المشاكل الداخلية تتعلق بنقص الخبرة والإمكانيات، وسوء الإدارة والأنظمة، وعدم كفاية الجهود التسويقية. أما المشاكل الخارجية فتشمل عدم توفر الدعم الحكومي الكافي، والقيود التشريعية، والمنافسة من المؤسسات الكبيرة، وصعوبة الحصول على التمويل اللازم.

يتطلب حل هذه المشاكل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكيل بيئة مناسبة لها، تشمل تسهيلات التمويل، وتبسيط الإجراءات الحكومية، وتعزيز التوعية والتدريب في مجال إدارة الأعمال والتسويق، وتشجيع البحث والتطوير، وتعزيز التعاون بين المؤسسات والجهات الحكومية والخاصة.

¹ سيوطي حكيم، المرجع السابق، ص 8.

المبحث الثاني: مجالات ترقية وأسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات التي يجب منحها أهمية خاصة، في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، سنحاول التطرق في هذا المبحث الى مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر المحفزة للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي في أي دولة. تلعب هذه المؤسسات دورًا حيويًا في خلق فرص العمل، تعزيز الابتكار، وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات العديد من التحديات التي تعوق قدرتها على النمو والتوسع. ومن هنا تأتي أهمية وضع استراتيجيات فعالة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يشمل مجالات متعددة مثل توفير التمويل، تطوير المهارات الإدارية، تحسين الوصول إلى الأسواق، وتبني التكنولوجيا الحديثة. تعزيز هذه المجالات يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء العام لهذه المؤسسات ويضمن قدرتها على المنافسة والازدهار في بيئة الأعمال المتغيرة.

أولاً: ترقية المحيط المالي والإداري:

تلعب المجالات المالية والإدارية دورًا حاسمًا في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالموارد المالية، سواء على شكل نقدي أو في شكل ائتمان، تُعد المفتاح الأساسي لإنشاء أي مشروع. لذا، يجب أن يُولى الاهتمام والاهتمام الكافي للجانب المالي، بما في ذلك التوجيه والمراقبة. تسعى الدول جميعًا إلى تحديث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة التغيرات الوطنية والعالمية. لكي تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها بشكل مثالي، يجب أن تتلقى العناية اللازمة وتطوير علاقات متميزة مع المؤسسات المالية، وذلك لتلبية احتياجاتها التمويلية. وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن بها تحقيق ذلك:¹

¹ فارس طارق، دور ومائة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية القدرات التنافسية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم، 2017-2018، ص ص 31-32.

إنشاء بنك للمعلومات: يساهم في تسريع معالجة الملفات المالية وتقليل المخاطر المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يمكنه تحليل المخاطر بشكل أفضل وتقديم تقييم دقيق لها، مما يقلل من المخاطر المالية ويحسن الربحية.

- إنشاء مؤسسة مالية متخصصة في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات ذات الحجم المتوسط.

- توفير صيغ تمويل متنوعة ومنظمة وفقاً لاحتياجات هذا القطاع.

- تقديم خدمات إدارية ذات مستوى عالٍ ومزايا متنوعة تتوافق مع تطلعات القطاع وتلبي متطلبات الواقع الراهن.

- تبني هذه الإجراءات، يمكن تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتطور وتحقيق أدوارها بنجاح.

تأسيس مؤسسات، تنظيمات آليات وأدوات للتمويل كيفية مع الاحتياجات المتميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بـ:

- إنشاء بنك أو عدة بنوك تنموية متخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى استخدام طريقة التمويل الإيجاري.

- التعامل مع المخاطر المحتملة في مجال التمويل، من خلال إنشاء صناديق للتفريغ والقروض، وصندوق ضمان القروض، بالإضافة إلى إنشاء شركات مالية من نوع رأس المال المخاطر، وهي شركات تستخدم رؤوس الأموال لتحمل المخاطر.

- تسهيل دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق المالية (البورصة)، من خلال إنشاء سوق ثانوي خاص بتداول أوراق القيم الصادرة عن تلك المؤسسات.

- تخفيف الأعباء الضريبية، أو ابتكار طرق لتخفيفها عن طريق التعاون مع البنوك في توظيف الأموال، مما يحفز الادخار ويزيد من احتياطات البنوك.

- إنشاء مراكز تسهيل متخصصة في تقديم استشارات مالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تحقيق التكامل المثالي لمشاريعها.

- تعزيز القروض الجماعية التي تُقدم بالتعاون بين مجموعة من البنوك، مع توزيع المخاطر المحتملة بينها.

ثانياً: الترقية على مستوى نظام المعلومات:

تلعب المعلومات دوراً فعالاً في إعداد إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتكفل بمعالجة هذه المعلومات مؤسسات متخصصة في مجال المعلومة الاقتصادية والإحصائية، ويعد نظام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشروع واسع يرمي إلى وضع إعلام اقتصادي شامل للقطاع، ويمكن تقديم هذا المشروع على النحو التالي:¹

أ- مشروع تطوير جهاز:

يهدف هذا المشروع إلى تطوير نظام معلومات يركز على حصر المتعاملين الاقتصاديين وبناء قاعدة بيانات شاملة. يتضمن المشروع ما يلي:

- **تحسين تجميع بيانات المتعاملين الاقتصاديين:** يتيح ذلك فهمًا أفضل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة تطورها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمعرفة المتعاملين الاقتصاديين والاتجاهات والتبادلات الاقتصادية أن تساعد السلطات العامة على تنفيذ سياسات ترويجية مدروسة لصالح هذا القطاع الحيوي وتعزيز فرص العمل.
- **إنشاء وتنظيم قاعدة بيانات متكاملة:** يهدف النظام إلى تجميع وتنظيم المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يتضمن ذلك البيانات المتعلقة بالهيكل التنظيمي والأداء المالي والاحتياجات التمويلية وغيرها من المعلومات الهامة. ستساعد هذه القاعدة في تمكين السلطات العامة والمؤسسات المرتبطة من اتخاذ قرارات أكثر فعالية وتوفير الدعم المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **تعزيز التكنولوجيا والبنية التحتية:** يجب توفير البنية التحتية اللازمة لدعم نظام المعلومات المتطور. يشمل ذلك تحديث التقنيات وتأمين الاتصالات السريعة والأمنة، وضمان استقرار النظام وحماية البيانات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ فارس طارق، المرجع السابق، ص ص 39-40.

بتنفيذ هذا المشروع، سيتم تعزيز فهمنا للقطاع وتوفير معلومات دقيقة ومحدثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات المعنية، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الفرص التنموية في البلاد.

ب- الأهداف الرئيسية للمشروع:

المشروع يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

1. إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية الخاص بالمؤسسات: يهدف المشروع إلى إنشاء بنك مركزي

للمعلومات الاقتصادية يهتم بجمع وتوثيق المعلومات المتعلقة بالمؤسسات. سيتم توفير منصة إلكترونية تسمح للمستخدمين بالوصول إلى هذا البنك واستغلال المعلومات المتاحة بشكل واسع.

2. إنشاء جدول استدلالي لمؤشرات القطاع الاقتصادي: يتضمن المشروع إنشاء جدول استدلالي

يعكس تطور المؤشرات المهمة للقطاع الاقتصادي في إطار الاقتصاد الكلي. ستكون هذه المؤشرات متاحة وقابلة للتحديث بشكل مستمر لمساعدة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال والمستثمرين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

3. تعزيز التواصل والتعاون مع الهيئات المختصة: يهدف المشروع إلى إنشاء روابط تعاونية مع الهيئات

المختصة في معالجة المعلومات الاقتصادية. يشمل ذلك الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، والمركز الوطني للسجل التجاري (CNRC)، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأقطاب المتخصصة في الدولة.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، يتوقع أن يسهم المشروع في تعزيز الوعي الاقتصادي وتوفير المعلومات اللازمة للمهتمين بالمؤسسات والمستثمرين، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

¹ بن طيبة محمديّة، تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة البليدة 2- لونيبي علي، سنة 2018/2019، ص

ثالثاً: تعزيز التدريب والتطوير:

تعتبر ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التنافسية أحد الأسباب الرئيسية التي تعوق نجاحها. لذا، يجب تنفيذ برامج تدريبية موجهة للمدراء والقادة في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى رواد الأعمال، بهدف تعزيز ثقافة الإدارة الحديثة وكفاءة التسيير. وعلاوة على ذلك، ينبغي إنشاء مراكز دعم ودراسات ومشاتل للمؤسسات. نظراً للتطورات التكنولوجية المعقدة في الاقتصاد، أصبح تدريب القوى العاملة، بما في ذلك المدراء ورواد الأعمال والقادة، وفقاً لنماذج وتطبيقات الإدارة الحديثة، من أولويات يجب التركيز عليها لمواكبة التغيرات المتلاحقة. ولذا، يجب على الدولة أن تلعب دورها في توفير الإطار وتسهيل الوصول إلى استراتيجيات تهدف إلى التطور المستدام، تأخذ في الاعتبار التبادلات العالمية المستقبلية، لتكون قادرة على المنافسة على المستوى الدولي والإقليمي في مجال التدريب الاقتصادي والتجارة الدولية.

يتم تحقيق دور الدولة في ضمان استدامة التدريب من خلال:

- وجود إطار سياسي شامل يهدف إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مستمر.
- تنفيذ سياسة تقييم للموارد البشرية لتخطيط وإدارة الأنشطة التعليمية والتدريبية.
- تنظيم القطاع بشكل فعال للحفاظ على مستوى وجودة الخدمات المقدمة.
- تشجيع مشاركة المستخدمين في القطاع على مختلف مستويات التدريب والتطوير.

رابعاً: تطوير مجالات أخرى للترقية:

إلى جانب المجالات المذكورة سابقاً، هناك مجالات أخرى يجب الانتباه إليها لتعزيز نمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تشكل هذه المجالات عوائق تحول دون تحقيق أهداف تلك المؤسسات، ومن بين هذه المجالات:

أ- الترقية على مستوى العقار الصناعي:

يعد تنظيم وتطهير المحيط الاستثماري من العقارات أمراً ضرورياً لإدارة وتنظيم السياسة الاقتصادية. ويتضح أن العقار يشكل أكبر تحدي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذا، يجب وضع سياسة واضحة للعقارات،

ويتم ذلك من خلال إجراء دراسة شاملة لتحديد الأراضي وتمثيل حدودها ومساحتها لصالح تلك المؤسسات. فهي تعتبر الأساس والعنصر الأساسي لإعداد الخريطة الحضرية للقطاع الصناعي.

ب- الترقية على مستوى المناولة:

يمكن تعريف المناولة على أنها العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية. تقوم مؤسسة مقدمة للأعمال بتكليف مؤسسة أو أكثر (تسمى منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة متخصصة) بتنفيذ مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج وفقاً لعقد ملزم للطرفين. وتجنّي المؤسسات في إطار المناولة فوائد عديدة مثل تطوير خبراتها من خلال الاستفادة من الخبرات الفنية والخدمات للمؤسسات الكبيرة، وتوفير مصادر تمويل خارجية غير المؤسسات المالية، وتأمين تسويق منتجاتها بسهولة وتحسين أدائها، وتشجيع المبدعين وأصحاب الكفاءات على إقامة مشاريع جديدة تساهم في هذا النوع من الأنشطة.

المطلب الثاني: أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد العديد من الأسباب التي تؤدي إلى فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية¹:

1. إهمال دراسة الجدوى:

قد يتجاهل بعض المستثمرين الصغار دراسة الجدوى الاقتصادية للمؤسسة قبل تنفيذها، وحتى إذا تمت الدراسة، فإنها قد تعتمد على معلومات وأرقام غير حقيقية. وهذا يؤدي إلى تواجه المؤسسة صعوبات في التمويل والإنتاج والتسويق التي لا تتوافق مع متطلبات السوق والظروف الاقتصادية العامة وإمكانيات المالك.

2. الطموح المفرط:

قد يقوم أصحاب المؤسسات بالتوسع بشكل كبير وغير مخطط له، والذي لا يتناسب مع إمكانيات المؤسسة. يشمل ذلك بناء مباني كبيرة أو شراء أثاث بكميات كبيرة، أو زيادة القدرة الإنتاجية بشكل يفوق الحاجة، أو إضافة منتج جديد أو شراء مخزون كبير. هذه التوسعات الغير مدروسة تؤدي إلى وجود طاقات غير مستغلة

¹ رابع خوني، واقع هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2000-2009، الملتقى الدولي الثالث حول المقاولاتية، جامعة بسكرة، 2011؛ ص 110.

وزيادة التكاليف الثابتة وتفاقم أزمة السيولة اللازمة للتشغيل. لذا يجب توخي الحذر وعدم الإفراط في الطموحات والتوسعات، وتوجيهها بناءً على احتياجات وإمكانيات المؤسسة بطريقة متوازنة. تعد خلط المسائل المالية في المؤسسات من أكثر الأسباب خطورة وشيوعاً لفشل المؤسسات بشكل عام، وخاصة في المؤسسات الصغيرة. ومن بين هذه الأسباب:

3. صرف أموال المؤسسة لأغراض شخصية:

غالبًا ما يقوم أصحاب المؤسسات الصغيرة بصرف أموال المؤسسة في أمور تتعلق بحياتهم الشخصية، مثل السفر أو النفقات العائلية أو سد العجز من أموالهم الشخصية. ويرتكبون هذا الخطأ على أساس أن المال ملكهم وأن المؤسسة هي ملكهم الشخصي. وهذا يشكل خطورة كبيرة على استقرار المؤسسة المالي ويسبب تدهورها.

4. الاقتراض باسم المؤسسة لأغراض اجتماعية:

يقوم أصحاب المؤسسات بالاقتراض من البنوك باسم المؤسسة وصرف هذه الأموال في المناسبات الاجتماعية الشخصية، ثم يقومون بسداد الأقساط باستخدام أموال المؤسسة. هذا السلوك يعرض المؤسسة لمشاكل مالية خطيرة ويؤثر سلبيًا على سيولتها واستدامتها.

لذا، يجب على أصحاب المؤسسات أن يكونوا حذرين ويمتنعوا عن خلط الأموال الشخصية بأموال المؤسسة والالتزام بفصلهما تمامًا.

5. عدم الاحتفاظ بالاحتياطي المالي:

إهمال أصحاب المؤسسات للاحتفاظ بالاحتياطي المالي وفقًا للقواعد المحاسبية والمالية يمكن أن يؤدي إلى انهيار المؤسسة في حال تعرضها لأزمة طارئة.

6. سوء التنظيم:

سوء التنظيم يشير إلى عدم وجود تنظيم داخلي فعال في المؤسسة أو العمل الصغير، حيث لا يتم تحديد السلطات والمسؤوليات بشكل واضح. ويمكن أن يكون سبباً في ذلك:

أ- عدم وجود نظم ولوائح داخلية:

لا يوجد قواعد داخلية تنظم سير العمل في المؤسسة، مما يؤدي إلى فوضى وعدم انتظام العمليات.

ب- الاهتمام المحدود ببرامج التدريب وتطوير الكفاءة:

عدم الاهتمام بتطوير مهارات الموظفين ورفع كفاءتهم الإنتاجية يؤثر سلبًا على أداء المؤسسة وتنميتها.

إدارة غير مناسبة تشير إلى عدم توفر المهارات والمعرفة الإدارية الضرورية لدى المدير أو المالك، ونقص الخبرة والتجربة في إدارة الأعمال. وتعتبر هذه العوامل الرئيسية في فشل المؤسسات الصغيرة:

أ- نقص المهارات والقدرات:

عدم وجود المهارات والقدرات اللازمة لإدارة الأعمال وتطويرها يعد سببًا رئيسيًا للفشل. قد يكون ذلك بسبب نقص التجربة الإدارية أو عدم التوازن في التجربة والخبرة في إنتاج السلع أو الخدمات.

ب- ضيق التخصص:

يجب أن يكون لدى مدير المؤسسة تصور شامل للعمل وألا يكون متخصصًا بشكل ضيق يهمل بقية الجوانب. ويجب أيضًا أن يتمتع المدير بقدرة مالية تتناسب مع حجم المؤسسة لتجنب الأخطاء المتكررة.

ت- التمويل غير المناسب:

يمكن أن يكون سوء التمويل مرتبطًا بعدم وجود رقابة إدارية ومالية مناسبة، وقد يكون السبب في ذلك نقص رؤوس الأموال اللازمة للأعمال. يجب أيضًا توفير التمويل الكافي والمناسب لبدء الأعمال، وأن يتم إدارة هذه الأموال بشكل فعال لتحقيق التوازن المطلوب لنجاح المؤسسة.

المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لكي تنجح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن تتحلى ببعض الصفات التي تمكنها من التفوق في مجال عملها، مثل القدرة على الابتكار والتكيف السريع مع التغيرات السوقية، إضافة إلى التركيز على تقديم منتجات أو خدمات عالية الجودة تلبى احتياجات العملاء بفعالية. هذه الصفات تساعد على بناء سمعة قوية وزيادة حصتها في السوق.

هذه الصفات الأساسية تشمل:¹

1. صفات المدير الناجح:

المؤسسات الناجحة غالبًا ما يكون لديها مديرون يتمتعون بصفات معينة تساعد في تحقيق النجاح. من هذه الصفات:

- القدرة على ابتكار فرص العمل وتجاوز العقبات بفهم جيد للمستقبل.
- القدرة على حماية المؤسسة من العوامل السلبية وحل المشاكل.
- الاهتمام بتوظيف عوامل الإنتاج بكفاءة لتحقيق الربحية.
- بناء فريق عمل متماسك والاهتمام بموظفي المؤسسة.
- استعداد لتغيير وجهة نظره إذا ثبت أنه غير صحيح.

من المهم أن يكون المدير قادرًا على توجيه المؤسسة بفاعلية نحو النجاح، وذلك بفضل صفاته الفريدة والتي تمكنه من التعامل مع التحديات التي قد تواجهها المؤسسة في سوق تنافسي قوي.

2. الخصوصيات التنظيمية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق نجاحا عادة بتنظيم غير مركزي وتساهمي، وتعرف تغيرات تنظيمية متعددة وهيكلية وظيفية وهي في اتصال مباشر ومستمر مع التكنولوجيا الجديدة لتسيير الإنتاج وتعتمد في ذلك على التقنيات الحديثة، كما تستعمل أدوات رسمية ومؤشرات التسيير الاستراتيجي والتكنولوجيات الحديثة والاتصالات.

حيث إن أغلبها لها موقع انترنت وتستعمل البريد الإلكتروني في الاتصال الداخلي والخارجي قوة العلاقة بالقوى التنافسية تتوصل المؤسسة إلى تحقيق وضعية تنافسية ملائمة مع القوى التنافسية (زبائن، موردون الدخلاء الجدد إلى القطاع السلع البديلة، إضافة إلى المنافسين المباشرين في القطاع). وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة

¹ صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الثالث، 2004؛ ص 244.

والمتوسطة، فإن النمو الذي تحققه يعود في جزء، منه إلى يقظتها الدائمة للتفاعلات التي تحيط بها وتقربها من القوى التنافسية لمعرفة طريقة مواجهتها.

إذا كان نجاح المؤسسات يتطلب الاستمرارية، فإن ذلك يعتمد على القدرة على فهم واستيعاب التطورات المتعلقة بالجوانب التنظيمية والإدارية. تعتبر هذه الآليات أساسية لاتخاذ الخطوات الصحيحة، بالإضافة إلى أهمية معرفة حجم السوق لتحديد رأس المال اللازم لبدء الأعمال. من الضروري أن يكون صاحب العمل مبدعاً في الحصول على التمويل اللازم، سواء من خلال القروض من الأصدقاء والمعارف أو الائتمان من البنوك والاتحادات المالية، أو من خلال استخدام توليفة من هذه الوسائل. تلك الخطوات يمكن أن تسهم إما في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو عكس ذلك إذا لم تُدرس بعناية.

3. الحصول على عاملين أكفاء وجذب متميزين والمحافظة عليهم:

إذا كان نجاح المؤسسات يتطلب الاستمرارية، فإن ذلك يعتمد على القدرة على فهم واستيعاب التطورات المتعلقة بالجوانب التنظيمية والإدارية. تعتبر هذه الآليات أساسية لاتخاذ الخطوات الصحيحة، بالإضافة إلى أهمية معرفة حجم السوق لتحديد رأس المال اللازم لبدء الأعمال. من الضروري أن يكون صاحب العمل مبدعاً في الحصول على التمويل اللازم، سواء من خلال القروض من الأصدقاء والمعارف أو الائتمان من البنوك والاتحادات المالية، أو من خلال استخدام توليفة من هذه الوسائل. تلك الخطوات يمكن أن تسهم إما في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو عكس ذلك إذا لم تُدرس بعناية.

المالكون وصاحب العمل يجب أن يحددوا أهدافهم بوضوح، حيث ينبغي لمدير العمل أو المالك أن يوضح أهداف العمل بشكل واضح وصريح. تكمن أهمية هذه المعرفة في وجود إجابات دقيقة وواضحة على العديد من الأسئلة، مثل ما هي الأهداف العامة للمؤسسة؟ ولماذا تم إنشاء المؤسسة؟ وما هي الخدمات التي تقدمها؟ وما هي الأهداف التي يجب تحقيقها في الأمد القريب؟ إذا لم يتم طرح هذه الأسئلة بوضوح، وإذا لم يتم مناقشتها مع العاملين وفهمها بشكل كافي، فإن المؤسسة ستكون عرضة للتعثّر في طريقها نحو النمو والازدهار.

المعرفة الممتازة بالسوق تلعب دوراً حاسماً في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن لهذه المؤسسات، من خلال فهمها العميق لاحتياجات الزبائن ومعرفة بتفاصيل منتجاتها وخدماتها وسلوكياتها، وتقييمها لتفاعلات المنافسين، تحديد مصيرها بين النجاح والفشل في جذب زبائنها الخاصين. يرون العديد من الباحثين أن العلاقات الحميمة بين المؤسسات وزبائنها هي السر وراء نجاح هذه الأعمال. فهذا النوع من

العلاقات يمكّن المؤسسات من تقديم خدمات فريدة وشخصية، بدلاً من الاعتماد على تحليلات السوق العامة التي قد تكون غير دقيقة بالشكل الكافي كما يحدث في الشركات الكبيرة.

المؤسسات الصغيرة لديها المرونة والقدرة على تلبية احتياجات فئات محدودة من الزبائن، والتي قد لا تكون محور اهتمام الشركات الكبيرة. ونتيجة لذلك، تمتلك المؤسسات الصغيرة ميزة التفرد والقدرة على تلبية تلك الاحتياجات من خلال استراتيجيات تسويق مبتكرة ومناسبة لحجمها وخصائصها.

4. قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز خاص:

تقدّم المؤسسة وتجلب شيئاً جديداً أو أصيلاً للسوق، حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة ومتخمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، حيث تستطيع المؤسسة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومتفرد لطرق التوزيع المعروفة، إذ يفترض أن يكون نادراً أن يبدأ العمل دون قدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية ريادية يستطيع أن يجسدها في أفعاله وأنشطته المختلفة.

المبحث الثالث: التمويل واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحديات كبيرة في التمويل وتلبية احتياجاتها الأساسية للنمو والتطور. تعاني هذه المؤسسات من نقص التمويل وصعوبة الوصول إلى الموارد اللازمة، مما يؤثر على قدرتها على الاستمرار والتوسع في السوق.

المطلب الأول: أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تعريف التمويل على أنه توفير الأموال اللازمة لتمكين المؤسسات الاقتصادية من القيام بأنشطتها. وعلى الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل نشاطاتها، فإنها في بعض الأحيان تحتاج إلى تمويل خارجي لسد العجز المالي الناجم عن عدم توفر الموارد الكافية. يتم تحقيق هذا التمويل من خلال نقل القدرة التمويلية من الأفراد أو المؤسسات التي تمتلك فائضاً من المال إلى المؤسسات التي تعاني من نقص الموارد المالية.

يتم توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة وسائل، بما في ذلك التدخل المالي للوسطاء الماليين مثل مؤسسات التمويل. يتضح أن التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعني توفير الأموال اللازمة لتمكين تلك المشروعات من القيام بأنشطتها الاقتصادية.

يجب التأكيد هنا على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في جميع مراحل حياتها، بدءاً من تأسيسها وتطويرها ونموها، وحتى توسعها وتحديثها. بالإضافة إلى تمويل عمليات البحث والتطوير ومتابعة الأسواق ومواكبة تطورات الإنتاج. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في حالات الأحداث الاستثنائية التي تواجهها.

يتجلى أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها الاقتصادي الحيوي في جميع الدول. فهي تعد الأساس والبداية للنشاط الاقتصادي، حيث ينشأ العديد من المشروعات الصغيرة قبل ظهور المشروعات الكبيرة. وتعتبر هذه المؤسسات حلاً للخروج من الأزمات الاقتصادية، نظراً لقدرتها على تنمية الاقتصاد وتحديث الصناعة ومواجهة مشكلة البطالة وغيرها من التحديات.

ومع ذلك، على الرغم من الآثار التنموية الإيجابية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها ما زالت تواجه مشاكل عديدة، وأهمها نقص التمويل اللازم. يعتبر هذا النقص هو المشكلة الرئيسية والأساسية التي

تؤثر في سير مشاكلها الأخرى. وتتفاقم هذه المشاكل وتصبح أكثر خطورة في الدول النامية بسبب ضعف المدخرات الشخصية والمحلية.¹

المطلب الثاني: الاحتياجات المالية الضرورية للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال دورة حياتها

تختلف احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل وفقاً للمرحلة التي تمر بها، بدءاً من المرحلة الأولية للتأسيس وانطلاقها وصولاً إلى النضج. تشمل هذه الاحتياجات تمويل التشغيل ومواجهة الطوارئ وتمويل التوسع والحصول على استثمارات جديدة. يمكن تقسيم الاحتياجات المالية اللازمة للمؤسسة إلى الفئات التالية:²

أولاً: الاحتياجات في مرحلة التأسيس أو الإنشاء:

تبدأ هذه المرحلة عند استقرار فكرة المشروع في ذهن صاحبها وتستمر حتى التوسعة الأولى. يحتاج صاحب المشروع خلال هذه المرحلة إلى ما يسمى "رأس المال المخاطر"، ويمكن تمييز نوعين من الاحتياجات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة:

1. **رأس المال الأولي:** خلال فترة التجريبية، يحتاج المشروع إلى تمويل يسبق انطلاقه ويهدف إلى إثبات جدواه في سوق الأعمال. ويواجه صعوبات في الحصول على التمويل من مصادر خارجية، حيث يتردد الجهات الممولة عادةً في تقديم هذا النوع من التمويل بسبب المخاطر التي يتعرض لها المشروع في بدايته وعدم معرفتهم بكفاءة صاحب المشروع في التعامل مع الطوارئ. لذلك، يقوم صاحب المشروع بإعداد خطة تطوير لإقناع المستثمرين بتمويل المشروع في مرحلة الانطلاق أو عند تقديم منتج أو خدمة جديدة، ويحتاج صاحب المشروع في هذه المرحلة إلى استخدام جزء من رأس المال الخاص به لتطوير الفكرة.

2. **تمويل الانطلاق الفعلي:** يتعلق هذا التمويل بالسنوات الأولى من حياة المؤسسة، حيث تكون المؤسسة قد انتهت من تصميم وتطوير منتج محدد وتحتاج إلى أموال لإطلاقه وتصنيعه وبيعه. كما تحتاج إلى توفير الأموال لتغطية جزء من تكاليف امتلاك المعدات وتشغيل الشركة. وغالباً ما تكون

¹ سيوطي حكيم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة البحث والدراسات العلمية، المركز الجامعي يحي فارس المدينة، العدد 2، وتاريخ الاصدار ديسمبر، 2008، ص 6.

² سامي بن حملة، آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، مجلد 9، عدد 2، 2015، ص 233.

نتائج المؤسسة سلبية في هذه المرحلة بسبب التكاليف الثابتة التي تتحملها، وهذا يمنع المؤسسة من توليد مصدر تمويل داخلي ويضطرها للجوء إلى مصادر تمويل خارجية في ظروف غير مواتية نظرًا لضعف سمعتها والنتائج السيئة التي تحققها وعدم اليقين المحيط بتطورها المستقبلي. وهذه المرحلة غالبًا ما تكون حساسة وتؤدي في كثير من الأحيان إلى فشل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

ثانيًا: الاحتياجات في مرحلة النمو

بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تدير بشكل جيد، تصل إلى مرحلة النمو التي تتميز بنمو سريع في مستوى الإنتاج والمبيعات والأرباح نتيجة قبول المنتجات من قبل المستهلكين. يبدأ معها تدفق النقد بشكل إيجابي. من الناحية المالية، ينعكس هذا النمو في زيادة احتياجات الشركة المالية المرتبطة بالاستثمارات المطلوبة لتوسيع قدرات الإنتاج واحتياجات رأس المال العامل الناتجة عن الحاجة لتشكيل المخزونات وتقديم الائتمان للعملاء. في هذه المرحلة، تحتاج الشركة إلى ما يُعرف برأس المال التنموي الذي يدعم الأموال الخاصة المتاحة لديها لتمويل نموها وتوسعها أو الانتقال إلى مرحلة جديدة من تعزيز سياساتها التجارية وزيادة مستوى الإنتاج.

ثالثًا: الاحتياجات في مرحلة النضج

بعد مرحلة نجاح التوسع، تضمنت الشركة حصة سوقية مهمة ووصلت إلى أعلى مستويات الربحية. تصل الشركة في هذه المرحلة إلى مرحلة النضج التي تتميز بالاستقرار وزيادة المبيعات والأرباح واستقرار تدفقات النقد. وللحفاظ على حصتها في السوق، تحتاج الشركة بشكل مستمر إلى تمويل قصير الأجل وبعض التمويل طويل الأجل لتمويل منتجات بديلة أو تطوير المنتجات الحالية في حالة تطلب المنافسة ذلك. وبالتالي، تحتاج الشركة إلى احتياجات تمويل إضافية بنسبة كبيرة لأنها ملزمة بالحفاظ على مستوى رأس المال الثابت ورأس المال العامل وليست ملزمة بزيادتهما.¹

¹ سامي بن حملة، المرجع السابق، ص 233.

المطلب الثالث: التحديات التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تحديات في تلبية احتياجاتها التمويلية في الوقت المناسب، ومن بين هذه التحديات:¹

1. عدم توفر آلية ائتمانية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين والمقترضين على حد سواء، خاصة في البلدان النامية التي تعاني من نقص الاستقطاب للاستثمارات وتفتقر إلى أنظمة مصرفية متطورة.
2. قصر فترة السماح والسداد التي تفرضها المؤسسات المقرضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك في الأساس إلى ضعف القدرة التفاوضية لهذا النوع من المؤسسات.
3. صعوبة توفير الضمانات اللازمة للحصول على القروض، نظرًا لعدم توفر المالكين على أصول يمكن رهنها لدى المؤسسات المقرضة، ونقص الخبرة لدى المالكين في طرق إدارة الأموال من مصادرها المناسبة وبأقل تكاليف.
4. ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بالقروض الممنوحة للشركات الكبيرة.
5. حقيقة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل في القطاع غير الرسمي، مما يزيد من مخاطر التمويل من قبل البنوك.
6. نقص المعلومات والبيانات الضرورية المتعلقة بنشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك، مما يعوق عملية تقييم القدرة الائتمانية للمشروع ويؤدي أيضًا إلى فقدان الثقة بين البنوك وأصحاب المؤسسات.
7. عدم توفر التمويل الكافي في مرحلة بداية المشروع: يعتبر التمويل الأولي ضروريًا لتلبية احتياجات المشروع المختلفة، وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى مصدر تمويل في مرحلة

¹ ALAN. FUSTIK, la responsabilité sociale d'entreprise est une source de richesse et de performance pour les PME. Ou comment créer de la richesse en alliant la RSE et le pilotage des actifs immatériels, Livre Blanc, Edité par L'agence Lucie et L'IFEC, Juillet 2012, p 121.

بداية حياتها. ويرز أهمية رأس المال المخاطر، الذي يمنحها ما تحتاجه في هذه المراحل الحرجة من تطورها.

خلاصة الفصل

يمكن القول في الاخير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد الوطني والعالمي. تشكل هذه المؤسسات غالبية الشركات وتسهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتحفيز الابتكار. تُعْتَبَر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر مرونة واستجابة للتغيرات السوقية مقارنةً بالشركات الكبرى، مما يسمح لها بالتكيف بسرعة مع متطلبات العملاء. غالباً ما تواجه هذه المؤسسات تحديات تتعلق بالتمويل والوصول إلى الأسواق العالمية، إلا أن الدعم الحكومي والسياسات المشجعة يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تعزيز نموها واستدامتها. علاوة على ذلك، تسهم هذه المؤسسات في تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال توفير منتجات وخدمات متنوعة.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة

تمهيد:

يُعدّ موضوع المرافقة والتطوير من أهمّ المواضيع التي تُشغل بال المؤسسات في مختلف القطاعات. ففي ظلّ التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبح من الضروري للمؤسسات أن تُطور قدراتها ومهاراتها بشكلٍ مستمرٍّ لكي تواكب هذه التطورات وتُحقق أهدافها.

يُقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف المؤسسات الناشئة

المبحث الثاني: مفهوم المرافقة والتطوير

المبحث الثالث: استراتيجيات المرافقة

المبحث الأول: تعريف المؤسسات الناشئة

تُعرّف المؤسسات الناشئة بأنها شركات أو مشاريع جديدة يتم تأسيسها بهدف تطوير فكرة مبتكرة وتحويلها إلى منتج أو خدمة تجارية. تركز هذه المؤسسات عادةً على تقديم حلول جديدة لمشاكل قائمة أو استغلال فرص جديدة في السوق، مما يجعلها تلعب دورًا حيويًا في دفع عجلة الابتكار والنمو الاقتصادي. تتسم المؤسسات الناشئة بمرونتها العالية وقدرتها على التكيف السريع مع التغيرات، مما يتيح لها فرصًا كبيرة للتوسع والنجاح في بيئات الأعمال التنافسية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الناشئة

وفقاً لبول غراهام، "المؤسسات الناشئة مصممة خصيصاً للنمو السريع، والنجاح في هذا المجال لا يتوقف بالضرورة على العمل في قطاع التكنولوجيا أو الحصول على تمويل من المستثمرين المخاطر. العنصر الأساسي هو القدرة على النمو".

ستيف بلانك، وهو رائد أعمال معروف، "يصف الشركات الناشئة بأنها منظمات مؤقتة تسعى لاكتشاف نموذج اقتصادي قابل للتكرار والتوسع والربحية". هذا يعني أن الشركات الناشئة غالباً ما تكون في مرحلة تجريبية حيث تختبر استراتيجيات مختلفة وتتعلم من السوق لتحديد الطريقة الأمثل للنجاح.

نيل بلومينال، من جانبه، "يركز على أن المؤسسات الناشئة تعمل على إيجاد حلول لمشاكل معقدة قد لا يكون من الواضح كيفية حلها في البداية، مع تحمل درجة عالية من عدم اليقين والمخاطرة".

المؤسسات الناشئة هي شركات تتميز بكونها حديثة الإنشاء وعادة ما تكون في مرحلة النمو والبحث عن أسواق جديدة. تُعرف هذه الشركات بأنها تعمل على تطوير نماذج أعمال قابلة للتوسع بفعالية عالية. الهدف الأساسي للمؤسسات الناشئة هو تحقيق النمو السريع، وهو ما يجعلها تختلف عن الشركات التقليدية التي قد تسعى لأهداف مختلفة مثل الاستقرار أو التوسع التدريجي.¹

¹ بوضار لميس، بوالبعير عائدة، واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2021/2020، ص 7.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة

تمتلك المؤسسات الناشئة عدة خصائص ومميزات تجعلها فاعلة في الاقتصاد وذات أثر كبير في النمو والتطور، خصوصاً في البلدان النامية، حيث تساهم في خلق فرص عمل جديدة، تعزيز الابتكار، وتحفيز النشاط الاقتصادي بفضل مرونتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات السوقية.

هنا نستعرض الخصائص الرئيسية لهذه المؤسسات:

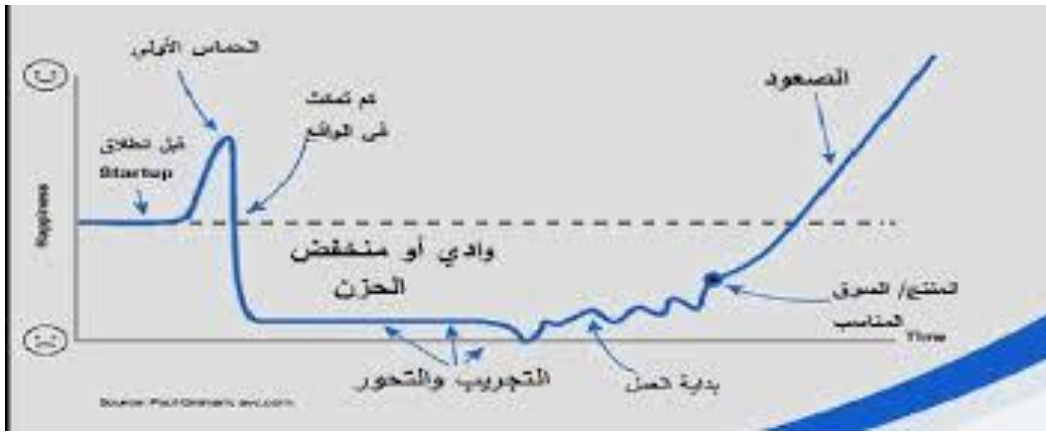
1. توازن هيكل النشاط الإنتاجي: تساعد المؤسسات الناشئة على تعزيز الاقتصاد المحلي بتطوير صناعات صغيرة ومتوسطة تعتبر العمود الفقري لأي اقتصاد مستقر ومتنامي.
2. دعم الشركات الكبيرة: يتمثل هذا الدعم في توفير المنتجات الوسيطة والخدمات التي تحتاجها الشركات الكبرى، مما يخلق تكاملاً صناعياً ويزيد الكفاءة الإنتاجية.
3. توفير فرص عمل حقيقية: المؤسسات الناشئة معروفة بقدرتها العالية على خلق الوظائف، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة.
4. استثمار المدخرات المحلية: تستفيد هذه المؤسسات من المدخرات الصغيرة بتوظيفها في مشروعات تعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد المحلي.
5. المساهمة في سياسة إحلال الواردات: تعزز من قدرة الاقتصاد على الاعتماد على نفسه بإنتاج ما يحتاجه السوق المحلي، مما يقلل الحاجة للاستيراد ويدعم العملة المحلية.
6. نشر القيم الصناعية الإيجابية: تشجع على الابتكار وإدارة الجودة وتقييم العمل، مما يعزز من ثقافة العمل الجيد والتطور المستمر.¹

¹ حسين يوسف، صديق اسماعيل، دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، المركز الجامعي مغنية، 2021، ص 73.

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الناشئة ومراحل تطورها

تشمل المؤسسات الناشئة أنواعًا متعددة مثل الشركات التكنولوجية، الشركات الاجتماعية، والشركات الخدمية، حيث يمر كل نوع منها بمراحل تطور مختلفة تبدأ من الفكرة والتأسيس، مرورًا بالنمو والتوسع، وصولاً إلى النضج والاستدامة. هذه المراحل تعكس التطور التدريجي في البنية التنظيمية والعمليات التشغيلية للمؤسسات.

الشكل رقم 01: مراحل تطور المؤسسات الناشئة



المصدر: ط.د بسويح منى وآخرون، واقع وافاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد: 03 (2020)، ص 407.

1. شركات توسع السوق

تركز شركات توسع السوق على التوسع الجغرافي أو الديموغرافي للمنتجات أو الخدمات الناجحة الموجودة، تعتمد الاستراتيجية على تحديد المنتجات الناجحة في سوق ما وتقديمها في أسواق جديدة حيث لا تتوفر هذه العروض ولكنها مطلوبة بشكل محتمل، يمكن أن يشمل ذلك التوسع الدولي أو الانتقال إلى شرائح ديموغرافية مختلفة ضمن نفس المنطقة الجغرافية، التحدي الرئيسي لهذه الشركات هو فهم بيئة السوق الثقافية والاقتصادية والتنظيمية الجديدة، مما قد يتطلب تعديلات على المنتج أو الخدمة الأصلية لضمان الملاءمة والامتثال.

2. الشركات ذات التقنيات الجديدة

تقف شركات التكنولوجيا ذات التقنيات الجديدة في طليعة الابتكار، حيث تطور تقنيات جديدة تغير بشكل جذري المشهد السوقي أو تخلق أسواقًا جديدة تمامًا. غالبًا ما تبدأ هذه الشركات بخدمة جمهور محدود وتتوسع تدريجيًا مع اكتساب التقنية للقبول، يشير مصطلح "المُزعزع" إلى عملية إزاحة هذه التقنيات للتقنيات

القائمة، مما قد يؤدي إلى إبطال الحلول القائمة. تشمل الأمثلة الشركات الناشئة في قطاعات مثل البلوكتشين والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية، التحديات الرئيسية هي تكاليف التطوير العالية، الشكوك التكنولوجية الكبيرة، والحاجة لتغيير سلوك المستهلك أو المعايير الصناعية.

3. شركات الابتكار التدريجي

تركز هذه الشركات على تحسين المنتجات أو التقنيات أو الخدمات القائمة، على عكس الشركات المُزعزعة التي تهدف إلى قلب العروض السوقية الحالية، تسعى شركات الابتكار التدريجي إلى تحسين ما هو موجود بالفعل. قد يشمل ذلك جعل المنتج أسهل في الاستخدام، أكثر كفاءة، أو صديقًا للبيئة، يمكن أن تؤدي الابتكارات التدريجية إلى مزايا تنافسية كبيرة ونمو في السوق من خلال تلبية توقعات المستهلكين المتطورة والاستجابة لمتطلبات تنظيمية جديدة، التحدي هنا يكمن في البقاء دائمًا في الصدارة في الصناعات حيث يمكن أن تحدث تحسينات صغيرة بشكل متكرر، وضمان أن هذه التحسينات تتوافق مع احتياجات المستهلكين وتفضيلاتهم.

كل نوع من هذه الأنواع يقدم مسارًا مختلفًا للنجاح التجاري، مع مستويات متفاوتة من المخاطر، الاستثمار، واستراتيجية الابتكار. يجب على رواد الأعمال تقييم مواردهم، ظروف السوق، وأهدافهم الشخصية لاختيار نوع الشركة الناشئة التي تتوافق بشكل أفضل مع رؤيتهم وقدراتهم.¹

¹ أسماء بللعم، "التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 30، المجلد 31، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2023، ص. 32.

المبحث الثاني: مفهوم المرافقة والتطوير

يعد مفهوم المرافقة والتطوير أحد العناصر الأساسية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يشمل تقديم الإرشاد والتوجيه المستمر لهذه المؤسسات لمساعدتها على التغلب على التحديات التي تواجهها. يهدف هذا المفهوم إلى تعزيز قدراتها الإدارية والتقنية من خلال التدريب والاستشارات المتخصصة، مما يساهم في تحسين أدائها وزيادة فرص نجاحها ونموها في السوق. تعمل برامج المرافقة والتطوير على توفير بيئة داعمة تشجع الابتكار والاستدامة.

المطلب الأول: تعريف المرافقة

إن تعريف المرافقة يشير إلى عملية تقديم الدعم والإرشاد المتواصل للأفراد أو المؤسسات بهدف مساعدتهم على تحقيق أهدافهم وتطوير قدراتهم. تتمثل هذه العملية في تقديم المشورة، وتوجيه الخطط، وتقديم الموارد اللازمة لتحقيق النجاح في مجال معين، سواء كان ذلك في مجال الأعمال أو التعليم أو غيرها. تهدف المرافقة إلى توجيه الأفراد أو المؤسسات نحو تحقيق أقصى استفادة من قدراتهم وتحقيق أهدافهم بأفضل الطرق الممكنة.

أولاً: لغة:

من الناحية اللغوية، يُعتبر الفعل "رافق" مصدرًا للفعل يُشير إلى الاصطحاب والمصاحبة، حيث يعني رافق الشخص أنه زامنه وسار معه في ترحاله.¹

ثانياً: إصطلاحاً:

تُفهم المرافقة كمبادرة ديناميكية لتنمية وتطوير مشاريع الأعمال، خاصة المشاريع والمنشآت الصغيرة التي تبدأ رحلتها وتواجه تحديات التأسيس والبدء في النشاط، بهدف مساعدتها على البقاء والازدهار. وتتركز هذه

¹ شنيخ أسماء، دور هياكل الدعم والمرافقة في بناء النية المقاولاتية لدى خريجي الجامعات الجزائرية -دراسة ميدانية -، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع: علوم التسيير، تخصص: إدارة وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2021/2022، ص 54.

المبادرة على تقديم العديد من المساعدات والدعم، بما في ذلك الدعم المالي والتقني والمساعدات الأخرى اللازمة، خاصة في مرحلة بداية النشاطات المالية والتقنية وغيرها من التسهيلات الضرورية.¹

يمكن تعريف المرافقة كما يلي: "الديناميكية في إنشاء واستغلال فرص الأعمال تتم عن طريق فرد أو مجموعة من الأفراد، حيث يتم إنشاء منظمات جديدة بهدف خلق قيمة مضافة".²

يمكن أيضا تعريف المرافقة على أنها "الدعم الضروري المقدم للشباب البطال ومساعدته من قبل هيئة أو فرد معروف بدوره كمرافق، بهدف تحويل مشروعه الاستثماري من مرحلة الفكرة النظرية إلى تطبيق عملي على أرض الواقع. يتم ذلك من خلال تقديم النصائح والمعلومات، واستخدام الخبرات اللازمة، وتوضيح الإجراءات القانونية الضرورية لإطلاق أي مشروع".³

يعرف الترافق عادةً على أنه عملية منظمة تتم عبر جلسات متتالية، بهدف دعم أصحاب المشاريع في فهم وإدارة عمليات الإنشاء، وكذلك في التحكم في المشروع واتخاذ القرارات المتعلقة به. يُفهم الترافق عمومًا على أنه يشمل "النصح"، "الرعاية"، "الاستشارة"، و"التعليم"، حيث تتمثل هذه المصطلحات في جوهر الفعل المرافق. يُعتبر تعريف الترافق مسألة معقدة إلى حد ما.

المطلب الثاني: أهداف المرافقة

أهداف المرافقة تتنوع وتعتمد على نوع المشروع وظروفه، حيث تشمل تحسين أداء المشروع وزيادة فعاليته التنظيمية، وتوجيه القرارات الاستراتيجية الصائبة، وتحسين استخدام الموارد المتاحة. تهدف أيضًا إلى تطوير مهارات القيادة والإدارة لدى الفريق، وتعزيز التواصل وبناء علاقات قوية مع العملاء والشركاء.

ومن بين أهم أهدافها:⁴

1. تقديم التوجيه والنصح للمنشئ في مختلف جوانب المشروع، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ والتسويق وإدارة الموارد.

¹ بركاوي اسالم، دور سياسة المرافقة في تحسين أداء المؤسسات الناشئة -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات 2014-2019 ANADE، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص إدارة الأعمال، 2021/2020، ص 20.

² محمد الناصر حميدانو، العيد غربي، إسهامات هيئات المرافقة المقاولاتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 19-18 أبريل 2012، ص 4.

³ شنيخر أسماء، نفس المرجع السابق، ص 54.

⁴ راهم ليندة، دور دار المقاولاتية في مرافقة ودعم الطلبة حاملي المشاريع المصغرة -دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعتي بسكرة وورقلة-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اقتصاد وتسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2019-2020، ص ص 45-46.

2. مساعدة المنشئ على تحسين أداء مشروعه وزيادة فعاليته من خلال توجيهه وتقديم الخبرات اللازمة.
 3. تزويد المنشئ بالمعرفة والمهارات الفنية والتقنية التي يحتاجها لنجاح مشروعه.
 4. تقديم الدعم النفسي والمعنوي للمنشئ لمواجهة التحديات والصعوبات التي قد تواجهه في مساره الريادي.
 5. تشجيع المنشئ على التفكير الإبداعي والابتكار في تطوير مشروعه وتحسين منتجاته أو خدماته.
 6. المساهمة في بناء شبكات علاقات اجتماعية ومهنية للمنشئ قد تسهم في دعم مشروعه وتوسيع دائرة عملائه وشركائه التجاريين.
- تلك هي بعض الأهداف الرئيسية للمرافقة، وتتفاوت الأهداف حسب نوع المشروع واحتياجات المنشئ وظروف السوق والبيئة التشغيلية.

المطلب الثالث: أنواع ومبادئ المرافقة

أحد أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تأمين التمويل اللازم لتطوير أعمالها وتوسيع نشاطها. فقد يكون الحصول على التمويل صعبًا نظرًا للشروط الصارمة التي تفرضها المؤسسات المالية التقليدية، وخاصة للمشاريع الناشئة أو ذات الخبرة المالية المحدودة.

أولاً: أنواع المرافقة:

1. **المرافقة المعنوية:** تعتبر من الأنواع الرئيسية للمرافقة التي يحتاجها المنشئ منذ بداية مشروعه. تقدم هذه المرافقة النصح والتوجيه والإرشاد للمنشئ، مما يساعده على تبلور أفكاره وتنظيمها وتحقيقها عملياً. عند التفكير في إطلاق مشروع، يواجه المنشئ عادة العديد من الأفكار ويحتاج إلى تحديد الاستراتيجية المناسبة لتحقيق أهدافه بدقة، وهذا هو الدور الذي يلعبه المرافق في تحفيز المنشئ وتعزيز معنوياته.
2. **المرافقة الفنية:** في هذه المرحلة، يساعد المرافق المنشئ في دراسة الجدوى الاجتماعية لمشروعه وتحديد الشروط اللازمة لنجاحه، بما في ذلك اختبار الموقع والمعدات. يساعد أيضاً في تطوير أساليب الإنتاج واستخدام أنظمة المعلومات، بعد تحديد الهدف بدقة وتفصيل كافة جوانب المشروع، لأن أي خطأ في هذه المرحلة يمكن أن يؤدي إلى فشل المشروع.

3. **المرافقة الإعلامية:** تشمل المساعدات التي يقدمها المرافق للمنشئ، مثل إقامة أنظمة المعلومات والاتصالات داخل المؤسسة، وتسويق المؤسسة الصغيرة. يجب أن يوفر المرافق المساعدة في الترويج للمنتج والإعلان عنه.

4. **المرافقة أثناء التدريب والتعليم:** تعتبر هذه المرحلة عملية تعليمية، حيث يقوم المرافق بتعليم المنشئ حول زيادة الأعمال وإدارة المؤسسة، ويعلمه بخصائص المقالو الناجح كقائد ومبادر.¹

جدول رقم 03: أنواع المرافقة حسب المعايير

نوع المرافقة	معايير التصنيف
مرافقة عمومية: الدولة، الهيئات المحلية. المرافقون الخواص: الخبراء المرافقين الخواص (مكاتب الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، البنكيون)، المنظمات غير الحكومية. المرافقون الأجانب: المنظمات الدولية، المرافقون الخواص الدوليون، المنظمات غير الحكومية الدولية.	مصدر المرافقة حسب
المرافقة المؤسساتية: تحت شكل هيئات، تحت شكل قوانين وقواعد. المرافقة الأجنبية: تدخل مباشر، تدخل غير مباشر. وساطة في مجال التجهيزات: التزويد بالتجهيزات، وضع خبراء تحت التصرف. مرافقة في مجال التسيير: التكوين، الاستشارة.	حسب طبيعة المرافقة
مرافقة في التكوين والنظام التعليمي أو ما بعد التمدريس. مرافقة دراسات الجدوى. مرافقة في بداية النشاط. مرافقة في مرحلة الاستغلال.	حسب مستوى التدخل
مرافقة منتظمة ذات مدة جد قصيرة. مرافقة قصيرة الأجل. مرافقة متوسطة الأجل.	حسب مدة التدخل
مرافقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة. مرافقة المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة. مرافقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع النقل. مرافقة المؤسسات الصغيرة في القطاع الرسمي. مرافقة المؤسسات الصغيرة في القطاع غير الرسمي.	حسب قطاع النشاط المتدخل فيه

المصدر: غضبان فاطمة الزهراء، هيئات وبرامج الدعم والمرافقة والممارسات التسييرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بعض آليات الدعم والمرافقة لولايتي المسيلة وبرج بوغريج، كمية العلوم الاقتصادية والعموم التجارية وعلوم التسيير،

¹ بوليطينة الأمين - سراوي حسان، دور المرافقة المقاولانية في تعزيز الروح المقاولانية لدى المؤسسات المتوسطة والصغيرة دراسة ميدانية (لدى عينة من مقالين بولاية ميلة)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، 2021-2022، ص ص 21-22.

قسم علوم التسيير، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر 3، 2022/2021، ص 9.

ثانيا: مبادئ المرافقة:

وتتمثل مبادئ المرافقة فيما يلي:¹

1. مبدأ عدم المساواة: ينبغي أن يكون المرافق ذو الخبرة والكفاءة أكثر من المقاول الذي لم يصل بعد إلى مستوى الكفاءة في مجال إنشاء المؤسسة.
2. مبدأ المساواة: لا ينبغي للمرافقة أن تفرض مبدأ السيطرة أو التحكم بين أطراف العملية، حيث يجب أن تكون المشاركة والحضور اختيارية لكل من الطرفين على حد سواء.
3. مبدأ التحفيز المشترك: الهدف الأساسي من المرافقة هو التقدم من مرحلة إلى أخرى من خلال تغيير السلوكيات واكتساب المعرفة والخبرات الجديدة سواء بالنسبة للمرافق أو المقاول.
4. مبدأ الظروف: المرافقة تنبع من احتياج خاص يرتبط بالظروف، وعادة ما يكون المرافق هو الذي يحدد الحاجة إلى هذه المرافقة.
5. مبدأ الزمنية: المرافقة لها بداية ونهاية، وتنتهي عندما يصبح المقاول قادراً على إدارة أعماله بشكل مستقل ومستقيم.

¹ أمال بعيث: برامج المرافقة المقاولانية في الجزائر-واقع وأفاق-دراسة حالة ANSEJ .ANGEM .CNAC: لولاية باتنة ومحضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص 32.

المبحث الثالث: استراتيجيات المرافقة

استراتيجيات المرافقة تشمل مجموعة من الخطوات والأساليب التي تهدف إلى دعم وتطوير المؤسسات أو الأفراد، وتتنوع هذه الاستراتيجيات بحسب احتياجات وظروف المشروع. من بين الاستراتيجيات الشائعة استخدام العمليات المباشرة مثل التدريب والإرشاد الفردي، وكذلك تبني نهج المشاركة المجتمعية لتعزيز التفاعل بين المشروع والبيئة المحيطة به. تستهدف هذه الاستراتيجيات تحسين الأداء وزيادة الفاعلية في تحقيق الأهداف المنشودة.

المطلب الأول: استراتيجية التوجيه والدعم

استراتيجية التوجيه والدعم تعد عنصرًا حيويًا في رحلة نمو وتطور المؤسسات الناشئة. يتطلب نجاح أي مشروع ناشئ دعمًا فعالًا وتوجيهًا متخصصًا لتحقيق الأهداف المنشودة. تتضمن هذه الاستراتيجية مجموعة من الخطوات التي تساعد في تحديد الاتجاه الصحيح وتسهم في تطوير المشروع بشكل مستدام.

باستخدام استراتيجية التوجيه والدعم، يتم تقديم المشورة والإرشاد للمؤسسين الناشئين لمساعدتهم في وضع استراتيجيات فعالة وتطوير خطط عمل محكمة. يتم ذلك من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمشروع وتحديد الفرص والتهديدات المحتملة ووضع الخطط التشغيلية المناسبة لتحقيق الأهداف المرسومة.

تشمل أيضًا هذه الاستراتيجية تطوير المنتجات أو الخدمات بما يتناسب مع احتياجات السوق وتوجيه الاستثمارات اللازمة لدعم تطوير المشروع. كما تساعد في تحليل البيانات المالية وتحديد خيارات التمويل المناسبة للمشروع، سواء من خلال البنوك أو المستثمرين الخارجيين.

وتقدم هذه الاستراتيجية الدعم في تطوير مهارات القيادة والإدارة الضرورية لنجاح المشروع، بما في ذلك التواصل الفعال واتخاذ القرارات الصائبة وإدارة الفريق بشكل فعال.

وفيما يتعلق بتجاوز التحديات، تقدم هذه الاستراتيجية الدعم في تحليل المشكلات وتقديم الحلول الجذرية التي تساعد في تجاوز العقبات المحتملة بنجاح وضمان استمرار تطور المشروع.

باستخدام هذه الاستراتيجية بشكل فعال، يمكن للمؤسسات الناشئة أن تحقق نموًا مستدامًا وتحقيق أهدافها بنجاح في سوق الأعمال التنافسي.¹

المطلب الثاني: استراتيجية التدريب والتكوين

استراتيجية التدريب والتكوين تعتبر أحد العناصر الرئيسية في دعم نمو وتطوير المؤسسات الناشئة. تتضمن هذه الاستراتيجية توفير البرامج التدريبية المتخصصة والمعتمدة التي تهدف إلى تطوير مهارات وقدرات الفريق ورفع مستوى الأداء العام للمؤسسة.

أولاً: أهداف استراتيجية التدريب والتكوين:

- تطوير مهارات موظفي المؤسسات في مختلف المجالات.
- تحسين كفاءتهم وأداءهم.
- مواكبة التطورات في مختلف المجالات.
- زيادة الإنتاجية والربحية.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة.
- تعزيز ثقافة التعلم المستمر.
- خلق بيئة عمل إيجابية.
- جذب واستقطاب أفضل الكفاءات.

ثانياً: مكونات استراتيجية التدريب والتكوين:

1. تقييم احتياجات التدريب:

- تحديد احتياجات المؤسسة من التدريب من خلال تحليل الوظائف وتقييم مهارات الموظفين.
- تحديد احتياجات الموظفين من التدريب من خلال استطلاعات الرأي والمقابلات الشخصية.

2. تصميم برامج التدريب:

¹ علالي الزهراء، علالي فتيحة، دور المرافقة في دعم المؤسسات الناشئة، مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية، المجلد 02، العدد 01، 2021، ص ص 180-181.

- تصميم برامج تدريبية تلبي احتياجات المؤسسة والموظفين.
- استخدام أساليب تدريبية متنوعة مثل المحاضرات، والورش العمل، والتعلم عن بعد.

3. تنفيذ برامج التدريب:

- تنفيذ برامج التدريب من خلال مدربين مؤهلين.
- توفير بيئة مناسبة للتدريب.

4. تقييم برامج التدريب:

- تقييم فعالية برامج التدريب من خلال اختبارات ومقابلات مع الموظفين.
- تحسين برامج التدريب بناءً على نتائج التقييم.

ثالثاً: الجهات المسؤولة عن تنفيذ استراتيجية التدريب والتكوين:

- إدارة الموارد البشرية: مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ استراتيجية التدريب والتكوين.
- الأقسام المختلفة في المؤسسة: مسؤولة عن تحديد احتياجاتها من التدريب.
- المؤسسات التدريبية: مسؤولة عن تصميم وتنفيذ برامج التدريب.

رابعاً: التحديات التي تواجه تنفيذ استراتيجية التدريب والتكوين:

- نقص التمويل: صعوبة توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.
- نقص الوقت: صعوبة تخصيص وقت كافٍ للتدريب من قبل الموظفين.
- نقص الكوادر المؤهلة: قلة الكوادر المؤهلة لتقديم خدمات التدريب.

- البيروقراطية: تعقيد الإجراءات الإدارية التي تعيق تنفيذ الاستراتيجية.¹

المطلب الثالث: استراتيجية التمويل والاستثمار

تُعدّ استراتيجية التمويل والاستثمار من أهمّ العوامل التي تُساهم في نجاح أيّ مؤسسة. فهي تُحدّد كيفية حصول المؤسسة على الأموال اللازمة لتمويل عملياتها، وكيفية استثمار هذه الأموال لتحقيق أهدافها.

أولاً: العناصر التي يجب مراعاتها عند وضع استراتيجية التمويل والاستثمار:

- **أهداف المؤسسة:** يجب أن تُحدّد المؤسسة أهدافها بوضوح قبل وضع استراتيجية التمويل والاستثمار. فالأهداف هي التي تُحدّد احتياجات المؤسسة من الأموال، ونوعية الاستثمارات التي يجب عليها التركيز عليها.
- **الوضع المالي للمؤسسة:** يجب أن تُقيّم المؤسسة وضعها المالي الحالي قبل وضع استراتيجية التمويل والاستثمار. فذلك سيساعدها على تحديد احتياجاتها من الأموال، ونوعية الاستثمارات التي تناسب إمكانياتها.
- **البيئة الاقتصادية:** يجب أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار البيئة الاقتصادية عند وضع استراتيجية التمويل والاستثمار. فذلك سيساعدها على تحديد المخاطر التي قد تواجهها، واختيار الاستثمارات التي تناسب الظروف الاقتصادية.

ثانياً: خطوات وضع استراتيجية التمويل والاستثمار:

1. **تحديد أهداف المؤسسة:** يجب أن تُحدّد المؤسسة أهدافها بوضوح قبل وضع استراتيجية التمويل والاستثمار. فالأهداف هي التي تُحدّد احتياجات المؤسسة من الأموال، ونوعية الاستثمارات التي يجب عليها التركيز عليها.

¹ بورنان مصطفى، صولي علي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)، مجلة دفاقر اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص ص 136-137.

2. تقييم الوضع المالي للمؤسسة: يجب أن تُقيّم المؤسسة وضعها المالي الحالي قبل وضع استراتيجية التمويل والاستثمار. فذلك سيساعدها على تحديد احتياجاتها من الأموال، ونوعية الاستثمارات التي تناسب إمكانياتها.

3. تحليل البيئة الاقتصادية: يجب أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار البيئة الاقتصادية عند وضع استراتيجية التمويل والاستثمار. فذلك سيساعدها على تحديد المخاطر التي قد تواجهها، واختيار الاستثمارات التي تناسب الظروف الاقتصادية.

4. اختيار مصادر التمويل: يجب أن تختار المؤسسة مصادر التمويل التي تناسب احتياجاتها وإمكانياتها. وتشمل مصادر التمويل:

- التمويل الذاتي: وهو تمويل المؤسسة لأنشطتها من خلال أرباحها واحتياطياتها.
- التمويل الخارجي: وهو تمويل المؤسسة لأنشطتها من خلال قروض من البنوك أو المؤسسات المالية، أو من خلال إصدار أسهم أو سندات.

5. اختيار الاستثمارات: يجب أن تختار المؤسسة الاستثمارات التي تناسب أهدافها وإمكانياتها. وتشمل أنواع الاستثمارات:

- الاستثمارات في الأصول الثابتة: مثل شراء الأراضي والمباني والمعدات.
- الاستثمارات في الأصول المتداولة: مثل شراء المواد الخام والمنتجات الجاهزة.
- الاستثمارات المالية: مثل شراء الأسهم والسندات.

6. متابعة وتقييم استراتيجية التمويل والاستثمار: يجب على المؤسسة متابعة وتقييم استراتيجية التمويل والاستثمار بشكل دوري. فذلك سيساعدها على التأكد من أن الاستراتيجية تحقق أهدافها، وإجراء التعديلات اللازمة عليها عند الضرورة.¹

¹ دراني ليندة، استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص 157-158.

المطلب الرابع: استراتيجية التواصل والتشبيك

استراتيجية التواصل والتشبيك تعتبر أحد العناصر الحيوية في نجاح المؤسسات، حيث تساعد في بناء علاقات قوية مع الجمهور المستهدف وتعزيز الانخراط والتفاعل.

- **تحديد أهداف التواصل والتشبيك:** يجب أن تُحدّد المؤسسة أهدافها بوضوح قبل وضع استراتيجية التواصل والتشبيك. فالأهداف هي التي تُحدّد الجمهور المستهدف، ونوعية الرسائل التي يجب على المؤسسة إيصالها، والقنوات التي يجب عليها استخدامها.
- **فهم الجمهور المستهدف:** يجب أن تفهم المؤسسة احتياجات وتوقعات جمهورها المستهدف. فذلك سيساعدها على تصميم رسائل تواصل فعّالة تُلبّي احتياجاتهم.
- **اختيار قنوات التواصل:** يجب أن تختار المؤسسة قنوات التواصل التي تناسب جمهورها المستهدف. وتشمل قنوات التواصل:
 - القنوات التقليدية: مثل الإعلانات والعلاقات العامة والمؤتمرات والفعاليات.
 - القنوات الرقمية: مثل مواقع التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية.
- **تصميم رسائل تواصل فعّالة:** يجب أن تُصمّم المؤسسة رسائل تواصل فعّالة تُلبّي احتياجات جمهورها المستهدف. ويجب أن تكون هذه الرسائل واضحة وموجزة ومُقنعة.
- **قياس نتائج التواصل والتشبيك:** يجب على المؤسسة قياس نتائج التواصل والتشبيك بشكل دوري. فذلك سيساعدها على التأكد من أن استراتيجية التواصل والتشبيك تُحقق أهدافها، وإجراء التعديلات اللازمة عليها عند الضرورة.
- **الاستعانة بخبراء في مجال التواصل والتشبيك:** يمكن للخبراء مساعدة المؤسسة على تحديد أهدافها، وفهم جمهورها المستهدف، واختيار قنوات التواصل، وتصميم رسائل تواصل فعّالة.
- **وضع خطة عمل مُفصلة:** يجب أن تُعدّ المؤسسة خطة عمل مُفصلة تحدد فيها أهدافها، والجمهور المستهدف، وقنوات التواصل، ورسائل التواصل، وطرق قياس نتائج التواصل والتشبيك.

- تابع وتقيّم استراتيجية التواصل والتشبيك بشكل دوري: يجب على المؤسسة متابعة وتقييم استراتيجية التواصل والتشبيك بشكل دوري. فذلك سيساعدها على التأكد من أن الاستراتيجية تُحقق أهدافها، وإجراء التعديلات اللازمة عليها عند الضرورة.¹

¹ زايدي فتيحة، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإدماج البطالين - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ورقلة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، 2022، ص ص 225-226.

خلاصة الفصل:

في المبحث الأول تطرقنا لتعريف المؤسسات الناشئة يشير إلى الشركات الصغيرة التي تكون في مراحلها الأولى من التأسيس والتطوير، والتي تسعى إلى تقديم منتجات أو خدمات مبتكرة. ثم ناقشنا في المبحث الثاني مفهوم المرافقة والتطوير يعبر عن الدعم المستمر الذي تقدمه الجهات الحكومية والخاصة لتلك المؤسسات بهدف تعزيز قدراتها وزيادة فرص نجاحها، وفي النهاية تكلمنا في المبحث الثالث حول استراتيجيات المرافقة توفير التدريب، والإرشاد، والتمويل، والشبكات المهنية لضمان تحقيق النمو المستدام والتغلب على التحديات.

الفصل الثالث:

المؤسسات الناشئة في الجزائر بين المرافقة والدعم

تمهيد:

تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر يمثل تحدياً هاماً وفرصة لاستثمار الطاقات الشابة وتنشيط الاقتصاد. يعتبر القطاع الناشئ محورياً أساسياً في الاقتصاد الوطني، حيث يسهم في تعزيز التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل. رغم ذلك، تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر تحديات متعددة، من بينها ضعف البنية التحتية، وصعوبات الحصول على التمويل، ونقص المهارات اللازمة. لذا، يتطلب تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر جهوداً مشتركة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف خلق بيئة مشجعة للابتكار وريادة الأعمال.

وهنا يمكن التطرق الى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع وتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المبحث الثاني: آليات تطوير ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الثالث: التجارب الدولية الرائدة لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة في العالم.

المبحث الأول: واقع وتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر.

تعتبر المؤسسات الناشئة في الجزائر جزءاً حيوياً من الاقتصاد، حيث تشهد هذه الشركات نمواً وتطوراً ملحوظين في السنوات الأخيرة. تحظى هذه الشركات بدعم متزايد من الحكومة والمجتمع المحلي، مما يعزز من فرص نجاحها وتأثيرها الاقتصادي.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعول السلطات الجزائرية على خلق نموذج اقتصادي جديد بعيداً عن الربيع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، وبالتالي أصبح الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري، من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية وقد أبدت الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً بدعم الشباب الباحث على خلق مؤسساته الصغيرة والمتوسطة، وأيضاً ما يعرف بـ "المؤسسات الناشئة".

أولاً: تحديات المؤسسات الناشئة start-up في الجزائر:

يواجه الاقتصاد الجزائري مشاكل وصعوبات في عدة مجالات، خاصة من الناحية التقنية فيما يخص تطور المعاملات المالية، والبنكية أو الجانب القانوني في عدم وجود أطر قانونية واضحة وشاملة للمؤسسات الناشئة وطرق سيرها.

في هذا الجزء سنحاول التطرق إلى أبرز المشاكل والصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة الجزائرية ورواد الأعمال على حد سواء والتي تتمثل في:¹

- حداثة ومحدودية فكرة الشركات الناشئة في الجزائر.

ضعف المورد البشري وعدم تأهيله، وافتقاره الخلفية كافية حول المقاولاتية في الجزائر التي تواجه العديد من الصعوبات والتحديات خاصة فيما يتعلق نقص الأفكار الإبداعية والمبتكرة.

- ضعف التمويل ونقص رأس المال المغامر للاستثمار.

¹ بو الشعور شريفة، "دور حاضرات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups دراسة حالة الجزائر"، المجلد الرابع، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، الجزائر 2018، ص 417-431.

- الإجراءات البيروقراطية، وعدم مواكبة التشريعات والقوانين.
- تخلف الإنتاجية، وعدم مطابقة المعايير الدولية، مما يجعل من المنتج الجزائري عاجزا عن دخول أسواق كبرى نظرا لضعف تنافسيته.
- ضعف الانفاق الحكومي على البحث العلمي، وانفصال الجامعة ومراكز البحث العلمي عن الواقع.
- التخلف التقني، وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية (الدفع الالكتروني، والتجارة الالكترونية).

من خلال ما سبق ذكره يمكننا حصر التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في النقاط التالية:

ثانيا: القانون التأسيسي للمؤسسات الناشئة الجزائرية:

عن فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار خارج المحروقات، أعلنت الحكومة مساء الاثنين 02 نوفمبر ثمانية قرارات لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها وعلى رأسها إنشاء صندوق استثماري لدعمها، وحسب بيان للوزارة الأولى توج مجلسا وزاريا مشتركا حول الملف، فإنه يتم تناول عرض حول آليات مساعدة المقاولاتية وقيودها وحدودها في تمويل المؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى ذلك أقر مشروع قانون المالية لسنة 2020 تسهيلات وتحفيزات جبائية لفائدة هذه الأخيرة التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وإعفاؤها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف مرافقتها في مرحلة الانطلاق وضمان تطويرها لاحقا وتعكف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة على إحداث إطار قانوني وتنظيمي وتحديد طرق تقييم أدائها للمؤسسات الناشئة من خلال وضع خارطة طرق لدعم وتمويل هذه المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري وتحديد كيفية مساهمة المغتربين وتطبيق آليات إعفاء ضريبي شبه كلي"، لتمكين الشباب من الإسهام بفاعلية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات وتمكينها من لعب دور هام بالاقتصاد الوطني.

كما تم إنشاء صندوق رأسمال استثماري بمشاركة البنوك العمومية والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية بهدف تشكيل شركة لتمويل المؤسسات الناشئة، ونص قانون المالية التكميلي 2020 الذي لشركات الرسمة بحيازة أكثر من 49% من حصص الشركات الناشئة بغية دعم تمويل المؤسسات الناشئة الذي يمثل التحدي الرئيسي لنمو هذه المؤسسات ذات القدرات العالية وبالنسبة لشركات رأسمال الاستثماري فقد حد قانون 2006 مساهمة هذه الشركات في المشاريع الاقتصادية بنسبة 49%، كما تم اقتراح استحداث

أربعة أنواع لمناطق اقتصادية على مستوى الوطن، تكون حاضنة للمؤسسات الناشئة والاستثمارات الأخرى بمزايا مالية وجبائيه محفزة والمؤسسة الناشئة هي مجموع الموارد البشرية والمادية التي ترصد لأجل ترقية فكرة إبداعية قد تكون جديدة موجودة في أسواق خارج نطاقها الذي تستهدفه وعادة ما يكون تمويلها من متعاملين اقتصاديين كالبنوك والمؤسسات الرائدة والهيئات الحكومية الداعمة، والملاحظ في الجزائر أن أكثر من مؤسسة أنشأت بتمويل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وأهم القرارات لتجسيد هذه الاستراتيجية والتي أعلن عنها الوزير الأول عبد العزيز جراد تتمثل في:¹

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل المؤسسات الناشئة؛
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تميم الأفرار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة؛
- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة التي ستقضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة؛
- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة واقتصاد المعرفة؛
- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي HUB للمؤسسات الناشئة الذي يجرى إنجازه من قبل شركة "سوناطراك" على مستوى حديقة الرياح الكبرى دنيا بارك"، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.
- تمكين حاملي المشاريع والمؤسسات الناشئة، الاستفادة التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني؛

¹ قسوري إنصاف، قشوط إلياس "شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر"، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان، "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة - جامعة جيجل، الجزائر، 2021، ص 253-269.

- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولاية بشار، ورقلة، قسنطينة، وهران، تلمسان، سطيف، باتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني؛

ثالثا: توجه المؤسسات الناشئة في الجزائر:

إن الجزائر بذلت جهود كبيرة لتطوير قطاع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الناشئة، حيث اتبعت سياسة توسيعية لتنفيذ عملية الاستثمار وخلق الثروات وإيجاد مناصب الشغل، وذلك بهدف التقليل من اعتماد البلاد على الخارج فشهدت نموا معتبرا في عدد المؤسسات الناشئة، فمثلا نهاية 2016 تم تأسيس 16202 مؤسسة ناشئة حيث ارتفعت بنسبة 4,7% مع مقارنة بسنة 2015، في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 900 ألف مؤسسة في نفس السنة والذي تضاعف في ظرف 07 سنوات حيث بلغ 440 ألف مؤسسة في سنة 2009، إلا أن نسبة إفلاس هذه المؤسسات يتراوح بين 10 و14% سنويا، حيث تواجه مشاكل عدم قدرتها على مواكبة متطلبات وتغيرات السوق وقلة الخبرة في تسيير فترة الانطلاق وفق استراتيجية دخول جذابة.

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر

شهدت المؤسسات الناشئة في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، مدعومة بتوجهات حكومية ومبادرات خاصة لتعزيز ريادة الأعمال. يسهم هذا التطور في تحفيز الابتكار وتوفير فرص عمل جديدة، مما يعزز من النمو الاقتصادي المحلي.

تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر تحديات عديدة، لكنها تلعب دورا محوريا في دفع عجلة الاقتصاد الوطني. تشهد هذه المؤسسات نموا متزايدا بدعم من الحكومة والمبادرات المحلية، مما يعزز فرص الابتكار وريادة الأعمال.

شهدت المؤسسات الناشئة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال سنة 2023 يجعل منها قطاعا واعدا، بفضل جملة من التدابير المتخذة من طرف السلطات العليا والنصوص التشريعية التي تم اعتمادها لدعم ومرافقة هذا المجال، مما أعطى دفعا قويا لإنشاء نظام بيئي مقاولاتي مبني على المبادرة والابتكار والمعرفة.

وقد حفزت هذه التدابير الشباب الجزائري على الانخراط في رحلة المقاولاتية، أحيانا حتى قبل تحصله على الشهادة الجامعية، حيث تم وضع هذه القرارات بكل حكمة من طرف وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة

التي أنشأها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، سنة 2020، ليدمج بها لاحقا قطاع المؤسسات المصغرة.

وبفضل هذه القرارات صارت الجزائر "تتوسط الترتيب القاري في مجال المؤسسات الناشئة، بعدما كنا آخر دولة في افريقيا في هذا المجال"، والذي ذكر خلاله بأن السلطات العمومية قد أولت "اهتماما خاصا" بإنشاء نظام بيئي وطني للمؤسسات الناشئة.

ويعتبر إصدار قانون المقاول الذاتي، أواخر السنة الماضية، من أهم الإجراءات التي عززت روح المقاولاتية وسهلت ولوج الشباب إلى سوق العمل، حيث يهدف إلى ضمان تغطية اجتماعية لأكثر عدد ممكن من الأفراد الذين ينشطون في السوق الموازية وإدماجهم في القطاع الرسمي، فضلا عن تضمين هذا التشريع لامتيازات عدة على غرار توفير التغطية الاجتماعية ونظام ضريبي تفضيلي ب 5 بالمائة، تم تخفيضه إلى 0,5 بالمائة في إطار قانون المالية لسنة 2024.

كما سيتم مطلع سنة 2024 إطلاق "الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي" و"منصة المقاول الذاتي" التي ستكمن عدد كبير من الشباب الذين يمارسون أنشطة مربحة خارج الإطار الرسمي بالانخراط في الاقتصاد الرسمي.

علاوة على ذلك، تم دمج المقاولاتية بشكل مباشر في الوسط الجامعي بالتعاون المشترك بين وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عبر استحداث "شهادة المؤسسة الناشئة" من خلال إنشاء جهاز "شهادة مؤسسة ناشئة، شهادة براءة اختراع"، إضافة إلى إنشاء صفة "الطالب المقاول" و"شهادة الطالب المقاول".

وفي هذا الإطار، تم إطلاق 84 مركز تطوير للمقاولاتية عبر مختلف جامعات الوطن، وتخصيص 1200 مكتب كفضاءات لإيواء المؤسسات الناشئة المستحدثة من طرف الطلبة، وكذا تنصيب مجلس علمي للذكاء الاصطناعي، بمشاركة كفاءات جزائرية من داخل وخارج الوطن.

أما بخصوص المرافقة المالية، فعملت الحكومة على تنويع فرص التمويل لفائدة الشباب المقاولين، على خلاف ما كان عليه الوضع سابقا، أين كان التمويل يعتمد على القروض البنكية فقط.

وهو ما تعكسه تغطية تكاليف إيداع براءات الاختراع على الصعيدين الوطني والدولي، وإطلاق منصة رقمية مخصصة لطلبات اعتماد مستشار الاستثمار التسهيلي، قصد تسهيل تمويل حاملي المشاريع والمؤسسات الناشئة، عبر توفير عدد أكبر من الممولين.

علاوة على ذلك، تم إنشاء صندوق جزائري للابتكار، بالتعاون مع صناديق استثمار أجنبية، ورفع رأسمال الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة للاستجابة أكثر لطلبات التمويل. وفي نفس الإطار، تم إشراك القطاع الخاص في هذه العملية بمنح عدة امتيازات للمتعاملين الاقتصاديين، عبر عدة تسهيلات ضريبية.

ومكنت هذه الانجازات الجزائرية من أن تصبح "مثالا يقتدى به على الصعيد الإفريقي" من طرف العديد من الدول الإفريقية المشاركة في الطبعتين الأولى والثانية للمؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة، الذين أشادوا "بالديناميكية التي تعتمدها الجزائر، والأهمية التي توليها السلطات لحاملي الأفكار والمشاريع المبتكرة، والمؤسسات الناشئة".

وتم تبني ورقة طريق من أجل تنشيط النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في إفريقيا، وكذا تبني اعلان الجزائر لتنمية المؤسسات الناشئة في إفريقيا من قبل الاتحاد الإفريقي، وهو ما يعد اعترافا بالجهود المبذولة من طرف السلطات العليا في هذا المجال.¹

المطلب الثالث: ترتيب أهم المؤسسات الناشئة في الجزائر

تشهد المؤسسات الناشئة نموًا ملحوظًا في عدة قطاعات، منها التكنولوجيا، الخدمات اللوجستية، الزراعة، والصناعات الصغيرة. تعتبر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والبرمجيات من بين أبرز المؤسسات التي تلقت دعمًا واسعًا من الحكومة والمستثمرين، حيث تسهم في تعزيز الابتكار وتحفيز الاقتصاد الرقمي. كما تشهد الشركات الناشئة في مجال الخدمات اللوجستية تطورًا ملحوظًا نتيجة للطلب المتزايد على حلول الشحن والتوزيع الذكية والفعالة. من جهة أخرى، تعتبر الشركات الناشئة في الزراعة والصناعات الصغيرة جزءًا مهمًا من الاقتصاد الجزائري، حيث تسهم في تعزيز الإنتاج المحلي وتوفير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية والحضرية.

أولاً: تطور حاضنات الاعمال في الجزائر

على الرغم من أن ظهور حاضنات الأعمال يعود إلى نصف قرن من الزمن، إلا أنها لم تكن حاضرة في الجزائر إلا منذ فترة وجيزة وبعدد محدود. فمنذ عام 2009، لم يتم إطلاق إلا حاضنة أعمال عمومية واحدة وهي "حديقة التقنية Techno Park"، التي تعاني من عدة نقائص، خاصة موقعها الجغرافي في مدينة سيدي عبد الله

¹ <https://www.aps.dz/ar/economie/> شوهذ بتاريخ 2024-05-21 على الساعة 17:13.

وبعدها عن المناطق الحضرية، بالإضافة إلى تنظيمها لعدد محدود من البرامج. ومع ذلك، تفرعت منها ثلاث فروع في عنابة ووهران وورقلة.

سعت الجزائر إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية لإنشاء حاضنات الأعمال. تبني المشرع الجزائري مفهوم الحاضنات ضمن المشاتل، حيث تم تعريفها وفقاً للمرسوم التنفيذي 87/00 المؤرخ في 29 ذي الحجة 1420 هـ الموافق لـ 23 مارس 2000، بأنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تتخذ المشاتل الأشكال التالية:

- **المحضنة:** هي هيكل دعم لحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

- **ورشة الربط:** هي هيكل دعم لحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

- **نزل المؤسسات:** هي هيكل دعم لحاملي المشاريع في ميدان البحث.

يختلف تقسيم أشكال المشاتل في الجزائر عن المفاهيم المعمول بها في الدول المتقدمة والنامية، حيث تقتصر الحاضنات في الجزائر على قطاع الخدمات بينما تهتم نزل المؤسسات بالمشاريع البحثية. كما يبين المشرع الجزائري أن الحاضنات يمكن أن تكون عامة أو خاصة، مؤسسة صناعية أو تجارية، ربحية أو غير ربحية، ويحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة بين 10 و20 مؤسسة.

ثانياً: الحاضنات الخاصة

توجد شركة حاضنة أعمال خاصة تابعة لشركة Ooredoo، التي توفر تدريبات عالية الجودة، وتساعد في استخدام المعدات والتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية، لكنها تدعم عدداً محدوداً من المؤسسات الناشئة. وفقاً للموقع الرسمي، دعمت Ooredoo:

- 50 مؤسسة ناشئة.

- قدم معهد التدريب التابع لها تدريباً لأكثر من 5000 طالب في 32 مؤسسة جامعية ومدرسة إدارة الأعمال.

- دعم مجموعة من المبادرات مثل أول متجر للهواتف المحمول. "GeekFtour"

- إطلاق برنامج "Oobarmijoo" لتطوير تطبيقات الهواتف النقالة "صنع في الجزائر"، بمشاركة أكثر من 2000 شخص.

الجدول رقم 04: قائمة الشركات الناشئة في الجزائر

الرقم	الاسم	تأسست	الخدمة المقدمة	إجمالي مرفوع
1	Yassir الجزائر	2016	ياسر هي خدمة نقل تستخدم تطبيق الهاتف الذكي وتسمح للجميع بحجز السائقين والتنقل بأمان.	217,690,000.00 دولار
2	التغليف العام الجزائر	1998	شركة General Emballage هي شركة موردة للكرتون المموج في الجزائر.	55,000,000.00 دولار
3	تيم تيم الجزائر	2017	TemTem هي شركة نقل الركاب.	5,700,000.00 دولار
4	كيك سبورت الجزائر	2009	تقدم Kick Sport معدات الجودو والكاراتيه والتايكوندو والفنون القتالية للأطفال عبر الإنترنت للعملاء في جميع أنحاء العالم.	312,246.00 دولار
5	يورول إل دي أزوواو الجزائر	2010	تعمل Eurl LD Azouaou كشركة في مجال تجميع الجرارات وتوزيعها.	145,448.00 دولار
6	Zawwali الجزائر	2013	الزوالي هي واحدة من أفضل جهات التسوق عبر الإنترنت، حيث تقدم تشكيلة واسعة من الأزياء والأحذية.	100,000.00 دولار

المصدر: على الموقع الإلكتروني <https://startuplist.africa/location/algeria>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/25.

تحليل معطيات بيانات الشركات الناشئة في الجزائر يكشف عن تنوع وديناميكية في هذا القطاع. تبدو الشركات متخصصة في مجالات مختلفة مثل النقل، التجارة الإلكترونية، التصنيع، وتوزيع المنتجات. شركة Yassir، على سبيل المثال، تعكس التوجه نحو الابتكار في مجال خدمات النقل عبر الهاتف الذكي، في حين تعتبر شركة General Emballage مثالاً على الشركات التقليدية التي تستمر في تقديم منتجات محددة بتقنيات تصنيع تقليدية.

تحليل معطيات بيانات الشركات الناشئة في الجزائر:

1. Yassir:

- Yassir هي خدمة نقل تستخدم تطبيق الهاتف الذكي وتسمح للجميع بحجز السائقين والتنقل بأمان.

• تم تأسيس الشركة في عام 2016.

• حصلت على تمويل في جولة السلسلة ب بقيمة 217,690,000 دولار.

2. General Emballage:

• شركة General Emballage هي شركة موردة للكرتون المموج في الجزائر.

• تم تأسيس الشركة في عام 1998.

• حصلت على تمويل من خلال الأسهم الخاصة بقيمة 55,000,000 دولار.

3. TemTem:

• TemTem هي شركة نقل الركاب.

• تم تأسيس الشركة في عام 2017.

• حصلت على تمويل في جولة السلسلة أ بقيمة 5,700,000 دولار.

4. Kick Sport:

• Kick Sport تقدم معدات الجودو والكاراتيه والتايكوندو والفنون القتالية للأطفال عبر

الإنترنت للعملاء في جميع أنحاء العالم.

• تم تأسيس الشركة في عام 2009.

• حصلت على تمويل في جولة البذرة بقيمة 312,246 دولار.

5. Eurl LD Azouaou:

• Eurl LD Azouaou تعمل كشركة في مجال تجميع الجرارات وتوزيعها.

• تم تأسيس الشركة في عام 2010.

• حصلت على تمويل من شركة كبرى بقيمة 145,448 دولار.

6. Zawwali:

- الزوالي هي واحدة من أفضل وجهات التسوق عبر الإنترنت، حيث تقدم تشكيلة واسعة من الأزياء والأحذية.
- تم تأسيس الشركة في عام 2013.
- حصلت على تمويل في جولة التمويل بقيمة 100,000 دولار.

بشكل عام، يُظهر هذا التحليل مجموعة متنوعة من الشركات الناشئة في الجزائر تعمل في مجالات مختلفة مثل النقل والتجزئة والتصنيع. بعضها حصل على تمويلات كبيرة في جولات متقدمة، بينما حصل البعض الآخر على تمويل أولي. هذا يشير إلى نشاط وديناميكية في بيئة الشركات الناشئة في الجزائر.

من الجدير بالذكر أن بعض الشركات حصلت على تمويل كبير في جولات تمويل متقدمة، مما يعكس الثقة في نموذجها الاقتصادي وإمكاناتها للتوسع، بينما تبدو بعض الشركات الأخرى ما زالت في مراحل تمويل أولية، مما يعكس التحديات التي قد تواجهها في جذب التمويل وتحقيق النمو المستدام. التنوع في هذه الشركات يعكس تنوع الاقتصاد الناشئ في الجزائر ويشير إلى وجود فرص كبيرة للاستثمار والنمو في مختلف القطاعات.

شكل رقم 02: إحصائيات الشركات الناشئة في الجزائر 2022/2021

Algeria Startup Funding Activity

Showing historic funding chart



المصدر: على الموقع الإلكتروني <https://startuplist.africa/location/algeria>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/25.

ثالثا: بعض التجارب الناجحة في مجال ريادة الأعمال في الجزائر:

هناك عدة شركات ناشئة ناجحة في الجزائر والتي رفعت التحدي وحققت النجاح وكسبت الأرباح من أهمها:

- يسيير "yassir" وهو شركة تقدم خدمة عبر تطبيق أحدثت ثورة في مجال النقل الحضري في الجزائر، بحيث استطاعت جمع 150 مليون دولار من مستثمرين أمريكيين لزيادة رأس مالها وتوسيع انتشارها في منطقة المغرب العربي وأوروبا.

- شركة تارك غراف "tuchgraph" وقد افتكت هاته الشركة الجائزة الأولى في الابتكار للصحة الالكترونية؛

- واد كنيس "ouedkniss" وهي شركة رائدة في مجال الاعلانات المبوبة؛

- شركة كايمو "kaymu" وهي شركة تنشط في مجال التجارة الالكترونية؛

- بائوليس "batolis" وهي ايضا شركة ناشطة في مجال التسويق الالكتروني؛

- إشريلي "echrily" وهو موقع لشراء وتوصيل البقوليات والمواد الغذائية؛

أما في مجال حاضنات الأعمال فالجزائر ظهرت متأخرة نوعا ما ومن أهم الحاضنات الناشطة في الجزائر ما يلي:

المؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح إقتصادية من أجل تنمية مستدامة سيلاب (sylabs) تأسست عام 2015، وهي حاضنة أعمال ومسرعة مشاريع مقرها الجزائر العاصمة. تعمل على تقريب ودمج المؤسسات الناشئة في النظام البيئي الريادي الجزائري. وذلك من خلال دعم رواد الأعمال بالإستشارة وتوفير الأدوات الريادية الضرورية للنجاح في السوق الجزائري، وكذلك مساعدتهم على توسيع شبكة علاقاتهم.

وقد بلغ عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر 105 مؤسسة ناشئة عام 2022 بعد أن بلغ 41 مؤسسة ناشئة عام 2020، ويدل ذلك على أن الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة الجزائرية بدأت تؤتي نتائج البأس بها بعد إقامة وزارة خاصة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

الجدول 05: إحصائيات تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر 2018-2023

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
3000	2700	2000	1500	1000	600	عدد المؤسسات الناشئة
60000	50000	40000	30000	20000	10000	عدد العمال
التعليم السياحة	الصحة الاستدامة	الصناعة الزراعة	الطاقة الحلول البيئية	التجارة الالكترونية التوصيل	التكنولوجيا الفائقة الخدمات المالية	المجالات التي تنشط فيها
200 م/دولار	100 م/دولار	50 م/دولار	30 م/دولار	20 م/دولار	10 م/دولار	تطور رقم الأعمال

المصدر: من إعداد الطلبة: بناء على الموقع الالكتروني <https://www.aps.dz/ar/economie/137964-5000>

شاهد بتاريخ 2024/06/10 على الساعة 21:47:03

بالنظر إلى محتويات الجدول وتفصيله، يمكننا التوسع في التحليل عبر دراسة أعمق لكل جانب من جوانب التطور في قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر:

1. عدد المؤسسات الناشئة:

• النمو المتسارع: بدأ عدد المؤسسات الناشئة في 2018 بـ 600 مؤسسة وزاد بانتظام حتى وصل إلى 3000 مؤسسة في 2023. هذا النمو يعكس زيادة في الروح الريادية وزيادة في الدعم الحكومي والسياسات المشجعة للاستثمار في هذا القطاع.

2. عدد العمال:

• زيادة العمالة: زيادة عدد العمال من 10000 في 2018 إلى 60000 في 2023 تعني توفير فرص عمل جديدة وساهمت في تقليل البطالة. كما تشير إلى توسع المؤسسات الناشئة وزيادة قدرتها الإنتاجية.

3. المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الناشئة:

• تنوع المجالات: يشمل النشاط في مجالات التكنولوجيا الفائقة، والخدمات المالية، والتجارة الالكترونية، والتوصيل، والطاقة، والحلول البيئية، والصناعة، والزراعة، والصحة، والاستدامة، والتعليم، والسياحة. هذا التنوع يعكس القدرة على الابتكار وتلبية احتياجات السوق المتنوعة.

- التكنولوجيا الفائقة: يشمل الابتكارات في الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والبرمجيات.
- الخدمات المالية: تشمل التكنولوجيا المالية، الدفع الإلكتروني، والخدمات المصرفية الرقمية.
- التجارة الإلكترونية: يشير إلى تطور السوق الإلكتروني وزيادة الاعتماد على الشراء عبر الإنترنت.
- التوصيل: تطور خدمات التوصيل السريع وازدهار الاقتصاد الرقمي.

4. تطور رقم الأعمال:

- النمو الاقتصادي: رقم الأعمال تطور من 10 مليون دولار في 2018 إلى 200 مليون دولار في 2023، مما يعكس نجاح المؤسسات الناشئة في توليد إيرادات كبيرة وزيادة قدرتها على التوسع.
- زيادة الإيرادات: تعني أن المؤسسات الناشئة لا تكتفي بالبقاء بل تنمو وتزدهر.
- الاستثمار والتوسع: يشير إلى جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية وزيادة القدرة على التوسع في الأسواق.

4. التوزيع الجغرافي:

الجدول رقم 06: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الناشئة من 2018/2023

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
الشلف تبسة جيجل بجاية	واد سوف أدرار مستغانم البيض	تيزي وزو البويرة تيبازة	البلدية سطيف عناية	تلمسان قسنطينة	الجزائر العاصمة وهران	التوزيع الجغرافي

المصدر: من اعداد الطلبة: ناء على الموقع الإلكتروني - <https://www.aps.dz/ar/economie/137964>

5000 شوهده بتاريخ 2024/06/10 على الساعة 21:47:03

- انتشار واسع: يشمل المؤسسات الناشئة مناطق متعددة مثل الجزائر العاصمة، وهران، تلمسان، قسنطينة، البلدية، سطيف، عنابة، تيزي وزو، البويرة، تيبازة، واد سوف، أدرار، مستغانم، البيض،

الشلف، تبسة، جيجل، بجاية. هذا التوزيع يضمن مشاركة أكبر عدد ممكن من المناطق في التنمية الاقتصادية ويعزز التوازن الإقليمي.

- **الجزائر العاصمة**: كونها العاصمة فهي مركز للعديد من المؤسسات الريادية.
- **المناطق الأخرى**: انتشار النشاط الريادي إلى المدن الأخرى يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من المركزية الاقتصادية.

6. عدد حاضنات الأعمال:

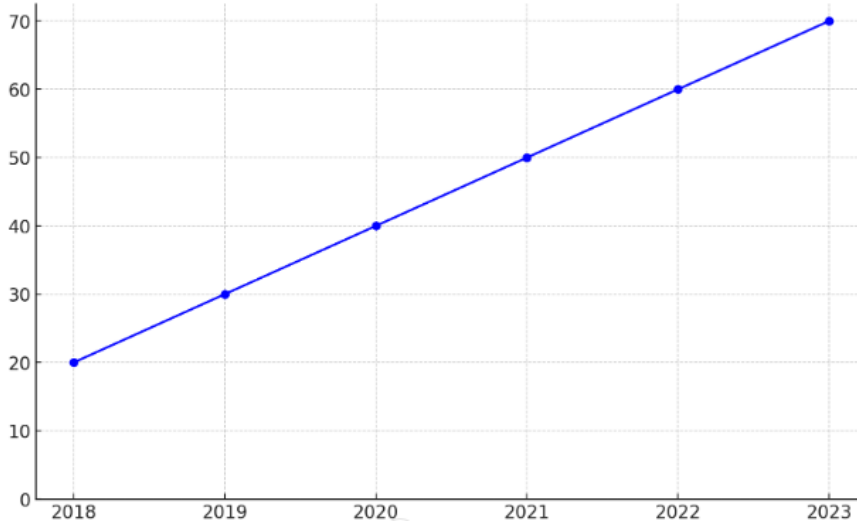
الجدول رقم 07: عدد حاضنات الاعمال 2023/2018.

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
70	60	50	40	30	20	عدد حاضنات الاعمال

المصدر: من اعداد الطلبة: ناءا على الموقع الالكتروني - <https://www.aps.dz/ar/economie/137964>

5000 شوهده بتاريخ 2024/06/10 على الساعة 21:47:03

شكل رقم 03: عدد حاضنات الاعمال 2023/2018



المصدر: من إعداد الطلبة

- **الدعم والتطوير:** زيادة عدد حاضنات الأعمال من 20 في 2018 إلى 70 في 2023 تشير إلى وجود دعم كبير لريادة الأعمال من قبل الحكومة والمؤسسات الخاصة. هذه الحاضنات توفر بيئة ملائمة للابتكار والتطوير.
 - **توفير الموارد:** حاضنات الأعمال تقدم الموارد المالية، والتدريب، والتوجيه اللازم لنجاح رواد الأعمال.
 - **التعاون والتشبيك:** تسهم في بناء شبكات تعاون بين رواد الأعمال والمستثمرين والخبراء.
- تشير البيانات إلى أن الجزائر تشهد نموًا ملحوظًا في قطاع المؤسسات الناشئة، مدعومًا بزيادة عدد العمال والمجالات المتنوعة التي تنشط فيها هذه المؤسسات. هذا النمو يعكس بيئة داعمة وريادية تشمل الدعم الحكومي، التنوع الاقتصادي، والانتشار الجغرافي الواسع، مما يساهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام.

المبحث الثاني: آليات تطوير ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعتمد آليات تطوير ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر على تعزيز حاضنات الأعمال وتوفير التمويل المناسب وتقديم برامج تدريبية شاملة. تهدف هذه الآليات إلى توفير بيئة مشجعة للابتكار والنمو المستدام، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

تشمل آليات تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر حاضنات الأعمال، والمؤسسات التمويلية، والمرافقة في العملية التكوينية والتشغيلية:

المطلب الأول: دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة

توفر حاضنات الأعمال بيئة دعم متكاملة تشمل مساحات عمل مشتركة، وتوجيهات من خبراء، وفرص للتواصل مع المستثمرين والشركاء المحتملين. تساهم هذه الحاضنات في تسريع نمو الشركات الناشئة عبر تقديم الموارد والخبرات اللازمة في المراحل الأولى من التأسيس.

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال متأخرة نوعاً ما مقارنة ببعض الدول العربية، ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في التسعينات، مما أعاق بروز وعي سياسي واقتصادي بأهمية مثل هذه الأدوات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: تعريف وأشكال حاضنات الأعمال في الجزائر

سعت السلطات الجزائرية في العقدين الأخيرين إلى إعطاء أهمية للمؤسسات الناشئة التي تعتبر لبنة الاقتصاد المستقبلي، وأثبتت هذا من خلال وضع أطر قانونية تشريعية وتنظيمية لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال. وقد تمثل هذا الإطار في البداية بإصدار القانون التوجيهي رقم 21/19 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2021، والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات التي تعرف في أغلب الدول بمشاتل الأعمال. تلاه المرسوم التنفيذي رقم 69-23 المؤرخ في 9 فبراير 2023، والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والرسوم التنفيذية رقم 62-23 المؤرخ في 9 فبراير، الذي يتضمن مراكز التسهيل.

ثانيا: مشاتل المؤسسات

مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تأخذ المشاتل الأشكال التالية:

1. المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

2. ورشة الربط: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والحرف المهنية.

3. نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

تهدف مشاتل المؤسسات أساساً إلى مساعدة ودعم المؤسسات الناشئة في مرحلة التأسيس عن طريق استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة وأصحاب المشاريع، وتأجير المساحات، وتقديم الخدمات والإرشادات الخاصة.

ثالثا: مراكز تسهيل المؤسسات

مراكز تسهيل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة. تعمل هذه المراكز على تحقيق جملة من الأهداف، منها دراسة الملفات والإشراف على متابعتها، مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير، ودعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة.

تُعنى مراكز التسهيل بنوعين من المستثمرين:

1. **الصنف الأول:** المستثمر الذي يملك فكرة ولا يملك رأس المال أو يملك رأس مال ويحتاج إلى توجيه ومرافقة.

2. **الصنف الثاني:** المستثمر الذي يملك مؤسسة ويبحث عن معرفة أو إرشادات في التكنولوجيا الجديدة أو كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتج.

تعمل مراكز التسهيل على تقديم الدعم المادي والمعنوي للمستثمرين من خلال اتفاقيات مع مراكز البحث والمخابر¹.

المطلب الثاني: المؤسسات التمويلية وطرق التمويل المؤسسات الناشئة

تشمل المؤسسات التمويلية البنوك، وصناديق الاستثمار، وبرامج الدعم الحكومي، توفر هذه المؤسسات مجموعة متنوعة من خيارات التمويل مثل القروض، ورأس المال المخاطر، والدعم المالي من الحكومة، تساعد هذه الخيارات الشركات الناشئة في الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتجاتها وتوسيع عملياتها.

أولاً: البنوك التمويلية للمؤسسات الناشئة

تعتبر البنوك المحلية في الجزائر من أهم المؤسسات التمويلية التي تقدم خدمات تمويلية للشركات الناشئة، توفر البنوك الجزائرية خيارات تمويل متنوعة مثل القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات الناشئة.

تسعى الجزائر إلى دعم الشركات الناشئة لتكون مركزاً متميزاً لتعزيز المقاولاتية ونقطة محورية لانطلاق اقتصاد جديد، ولهذا قامت بإنشاء صندوق التمويل الجزائري ليكون شريكاً اقتصادياً له دور حاسم في نمو هذه الشركات ونجاحها.

1- البنك الوطني الجزائري (BNA): البنك الوطني الجزائري (BNA) يُعد أول بنك تجاري وطني تأسس في الجزائر عام 1966. يقدم العديد من الخدمات المالية مثل: الحسابات الجارية، وحسابات الشيكات، وحسابات الجنيه بالدينار المحول، وحسابات بالعملة الصعبة للأفراد المعنويين، وحسابات بالعملة الصعبة للأفراد الطبيعيين، وحسابات دفاتر توفير بنك الجزائر، ودفاتر البنك الوطني الجزائري، وحسابات الودیعة المؤجلة، والودائع المؤجلة دون فوائد، وحسابات القساجل، وحسابات سندات الصندوق، وسندات الصندوق دون فوائد، وحسابات المشك، وحسابات مؤقتة كضمان.

2- البنك الجزائري BEA / Algérie Banque Extérieure: تأسس في عام 1967 كشركة وطنية، وفي عام 1970 بدأ البنك في تقديم خدماته المصرفية للشركات الصناعية الوطنية الكبرى مع العملاء الأجانب. يقدم البنك العديد من الخدمات المالية للشركات الاقتصادية، بما في ذلك تمويل دورة الاستغلال، وتمويل

¹ لطيفة طوبال، تشخيص واقع حاضرات الأعمال في الجزائر -دراسة نموذج حاضنة جامعة المسيلة، مختبر الدراسات التنموية والمقاولاتية المكانية، مجلة إدارة المنظمات والاستراتيجية JMOS، المجلد: 4 العدد: 1، 2022، ص 153-154.

الاستثمارات، والقروض. كما يقدم البنك خدمات مالية متخصصة مثل القروض عن طريق صندوق التمويل لتمويل احتياجات الشركات الكبرى، وقروض متوسطة وطويلة الأجل، بالإضافة إلى قروض للمشاريع التي تمويلها.

3- القرض الشعبي الجزائري: تأسس القرض الشعبي الجزائري (CPA) وفقاً للقانون في عام 1966 كجهاز تابع لهيئة البنك الشعبي الجزائري. ويعد القرض الشعبي الجزائري جزءاً من مجموعة من البنوك الشعبية الجزائرية التي تشمل البنك الشعبي التجاري والصناعي الجزائري، والبنك الشعبي التجاري والصناعي لوران، والبنك الشعبي التجاري والصناعي قسنطينة، والبنك الشعبي التجاري والصناعي لنابة، والبنك الشعبي للقرض الجزائري. وفي عام 1988، تحول القرض الشعبي الجزائري إلى مؤسسة عامة اقتصادية ذات اسم. ويقدم القرض الشعبي الجزائري العديد من الخدمات المالية وقد ساهم في تطوير قطاعات البناء والأشغال العامة، والصناعات الغذائية، والتجارة والتوزيع، والفندقة والسياحة، وقطاع المصارف.

4- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في عام 1982 كشركة ذات اسم، وهو مخصص لدعم وتنمية القطاع الفلاحي والريفي في الجزائر. يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من الخدمات المالية للمؤسسات الاقتصادية، مثل الحساب الجاري بالدينار، والحساب الجاري بالعملة الصعبة، والوديعة لأجل، وسندات الصندوق، وتأجير الأراضي الفلاحية، وقروض استغلال، وقروض زراعية، والقروض التأجيرية، والتحويلات الدولية.

5- بنك التنمية المحلية (BDL): تأسس بنك التنمية المحلية (BDL) من خلال إعادة تأسيس القرض الشعبي الجزائري في عام 1982، حيث تم تحويل البنك ليمول قطاعات المصارف والتجارة العامة، بالإضافة إلى الصناعات الناشئة والصغيرة. يقدم البنك للمتعاملين الاقتصاديين العديد من الخدمات المالية لتمويل شتى أنواع الأنشطة الاقتصادية، مثل قروض الاستثمار، وقروض الاستغلال، وقروض المؤسسات الصغيرة، وقروض أونجم ANGEM، وقروض كناك CNAC، وقروض السياحة، وقروض القطاع العقاري.

6- الصندوق الوطني للتوفير والتقاعد - البنك (CNEP): تأسس الصندوق الوطني للتوفير والتقاعد - البنك (CNEP) في عام 1964، ويختص هذا البنك في جمع التوفير ومنح القروض العقارية للأفراد، وتمويل المقاولين العموميين والأفراد، ومؤسسات إنتاج عتاد البناء ومؤسسات نجاز الأعمال ذات الصلة بالبناء. يقدم البنك قروض استثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطويلة الأجل، جمعها لتمويل مشاريع مبتكرة جديدة في

اقتناء التجهيزات والتشطيبات في القطاعات التالية: مؤسسات إنتاج عتاد البناء أو مؤسسات نجاز الأعمال غير ذات الصلة بالبناء، تمويل مشاريع استثمار قطاعات الطاقة، والمياه، والبيوكيماويات، والألمنيوم.

7- بنك الكهرباء الجزائري (بنك البركة الجزائري)، تأسس في عام 1991 برأسمال مختلط (عام وخاص) بقيمة 500,000,000 دج. يضم المساهمون رأس المال للبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) وشركة دلة الكهرباء (السعودية)، وهو مرخص له بالقيام بجميع أعمال المصرفية، التمويل، والاستثمار، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة. يوفر البنك تمويلات للاستغلال والاستثمار للمؤسسات، حيث تتمثل التمويلات للاستغلال في التمويل المسبق للتصدير، وتمويل صفقات المرونة، وتمويل الديون الناشئة، وتمويل السلع لإعادة البيع على الحال، وتمويل المواد الأولية والسلع النصف مصنعة. أما بالنسبة لتمويلات الاستثمار، فتتمثل في التمويل بالاعتماد المستديم والتمويل الكلاسيكي للاستثمارات وفقاً لصيغ التمويل المناسبة للشريعة الإسلامية مثل المرابحة، والاستصناع، والمشاركة، والسلم.

8- بنك ABC الجزائر (ALGERIE CORPORATION BANKING ARAB) تأسس كمصرف خاص في عام 1998. يمثل المساهمون الرئيسيون للبنك في: المؤسسة العربية المصرفية بنسبة 87.62%، الشركة العربية للاستثمار السعودية بنسبة 4.18%، الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين الجزائرية بنسبة 2.09%، والمؤسسة الدولية المالية بواشنطن بنسبة 1.85%، بالإضافة إلى شركات جزائرية خاصة أخرى بنسبة 4.26%. قدم بنك ABC لعملائه في الجزائر خدمات مالية لجميع القطاعات الاقتصادية في البلاد، بما في ذلك قطاع البنوك والمؤسسات المالية، النفط والغاز، الصناعة والتعدين، البناء والطاقة، النقل، والاتصالات. خدماته تشمل على سبيل المثال لا الحصر الاستشارات المالية، تمويل الشركات، تمويل المشاريع، والتمويلات المييلة مقابل الأصول. بالإضافة إلى تقديم خدمات العمليات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية، يقدم تمويلًا للتجارة الدولية والقروض المجمعة.

9- Natixis Algérie هو فرع للبنك الفرنسي Natixis تأسس في الجزائر منذ عام 1999. يقدم Natixis العديد من المنتجات والخدمات المالية للشركات الكبيرة والمؤسسات، بالإضافة إلى الأفراد في الجزائر. تشمل خدماته المالية التمويل المخصص للشركات الاقتصادية، بما في ذلك تمويل دورة الاستغلال عن طريق قروض قصيرة الأجل، والتي تشمل قروض العملاء والقروض بالتوقيع. يقدم البنك أيضاً خدمات مالية لتمويل دورة الاستثمار عن طريق قروض متوسطة الأجل وقروض جارية.

10- سوسيجينال الجزائر (Société Générale Algérie) هو بنك يملكه بنسبة 100% مجموعة Société Générale الفرنسية، وهو واحد من أبرز البنوك العاملة في الجزائر. تم تأسيس البنك في عام 2000 ويقدم مجموعة متنوعة ومبتكرة من الخدمات المالية للأفراد والشركات. يقدم البنك تمويلًا للاستثمارات للشركات الاقتصادية من خلال قروض متوسطة الأجل، بالإضافة إلى قروض جارية.

11- سيتي بنك الجزائر (CityBank Algeria) هو الفرع الذي يمثل سيتي بنك العالمي في الجزائر، ويعمل منذ عام 1992 من خلال المكتب الممثل. تم إنشاء البنك التجاري في عام 1998 من خلال الموافقة على إنشاء فرع رئيسي في الجزائر. يخدم البنك في الجزائر مختلف القطاعات مثل تمويل البنية التحتية وتمويل المؤسسات، حيث تتركز خدمات البنك حول تمويل المشاريع والسياحة والودائع.

12- البنك العربي الجزائري (Arab Bank Algeria)، وهو الذي تم إنشاؤه في عام 2001، يعمل على تقديم تمويل للمشاريع التجارية، بما في ذلك قروض تصل قيمتها إلى 2.2 مليون دينار جزائري لمدة تصل إلى 3 سنوات.

13- بنك بي.ان.بي الجزائر (BNP Paribas Algeria) هو بنك يعود ملكيته بنسبة 100% لمجموعة باريبا بي.ان.بي الفرنسية. يقدم البنك خدمات مصرفية شاملة لمختلف فئات العملاء من الأفراد، بما في ذلك المقيمين الأجانب، والشركات. يمنح البنك تمويلًا للاستثمارات للشركات من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل، بالإضافة إلى القروض الجارية. كما يتميز البنك بتقديم نوع خاص من القروض المخصصة للمشاريع التجارية تحت اسم "القرض الاستثماري المرن (Fléxeo)"، حيث يتميز هذا القرض بكونه قرضًا تجاريًا قابلاً للاستخدام من قبل مالك المؤسسة عند الحاجة، بحد أقصى يصل إلى 10 ملايين دينار جزائري، ويمكن سداد قيمته خلال 36 شهرًا.

14- بنك الثقة الجزائري (Algeria Bank Trust)، الذي تأسس في عام 2002، هو شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال يقدر بـ 750 مليون دينار جزائري. يقدم البنك خدمات تمويلية للشركات، بما في ذلك قروض الاستغلال للأغراض العامة، وقروض الاستثمار ذات المدى المتوسط والطويل.

15- بنك اليبجا الجزائر (Algeria Bank Gulf) هو بنك تجاري مرخص وفقا للقانون الجزائري، وهو عضو في مجموعة وية للمشاريع الكويتية. يبلغ رأس مال البنك 10 ملايين دينار جزائري، وبدأت أنشطته في عام 2004. يقدم البنك خدماته للمؤسسات والأفراد، حيث يقدم تمويلًا للمؤسسات الاقتصادية بصيغ تمويل

تقليدية أو وفقا للشريعة الإسلامية. فيما يتعلق بالتمويل التقليدي، يقدم البنك قروضًا للصندوق وقروضًا للأغراض العامة وتمويل للاستثمارات من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل. أما فيما يتعلق بالتمويل وفقا للشريعة الإسلامية، فيقدم البنك تمويلًا للأغراض العامة من خلال المرابحة، وتمويل للاستثمارات طويلة الأجل، ومرابحة لأجل شراء المعدات.

16- بنك سان للتجارة والتمويل في الجزائر، المعروف بـ Finance & Trade for Bank Housing The "Algeria"، هو فرع لبنك "Finance & Trade for Bank Housing The"، وحصل على ترخيص لبدء النشاط في الجزائر في عام 2003. يقدم البنك خدمات مالية للمؤسسات الاقتصادية، سواء لتمويل الأنشطة التشغيلية مثل التمويل العقاري ووسائل الدفع، أو لتمويل الاحتياجات الاستثمارية من خلال منح قروض استثمارية متوسطة وطويلة الأجل لشراء المعدات أو القروض الجارية.

17- بنك FRANSABANK El Djazair SPA هو بنك تجاري يملكه غالبية رأسماله شركات لبنانية. بدأ البنك نشاطه في الجزائر في عام 2006، حيث يقدم خدماته المالية للأفراد بالإضافة إلى المجموعات الصناعية الوطنية والعالمية. يوفر البنك خدمات مالية للمؤسسات الاقتصادية بما في ذلك قروض التشغيل وقروض الاستثمار. تتميز قروض التشغيل بتوفر السيولة النقدية وسيولة الدفع، بينما تشمل قروض الاستثمار قروضًا متوسطة الأجل التي تستحق خلال فترة تتراوح بين 5 و 12 سنة.

18- بنك CREDIT AGRICOLE CORPORATE ET INVESTISSEMENT BANK - ALGERIE هو فرع تملكه بنك CREDIT AGRICOLE بالكامل بنسبة 100٪. تم تأسيس البنك في عام 2007 لتقديم العمليات المرتبطة بالبنوك، مثل الاستثمار والتمويل.

19- مصرف السلام الجزائر (Bank Salam Algeria) هو بنك يعمل وفقا للقوانين الجزائرية، وهو نتاج للتعاون الجزائري المالي. تأسس المصرف في 8 يونيو 2006 وتم اعتماده من قبل بنك الجزائر في 10 سبتمبر 2008، وبدأ المصرف نشاطه في 20 أكتوبر 2008، حيث يقدم خدمات مصرفية مبتكرة. يركز مصرف السلام الجزائري على تمويل المشاريع واحتياجات الاستثمار للمؤسسات الاقتصادية من خلال صيغ التمويل التالية: المرابحة للأمر بالشراء، الإيجار، المشاركة، الاستصناع، السلم، والمضاربة.

20- بنك HSBC الجزائر هو فرع من بنك شركة الشرق والغرب (HSBC)، تأسس في عام 2008 كجزء من استراتيجية البنك لتقديم خدماته في الجزائر. يقدم البنك خدمات بنكية للمؤسسات والأفراد على حد سواء.

يوفر البنك للمؤسسات الاقتصادية تمويلاً آمناً من خلال تقديم قروض قصيرة وطويلة الأمد لتغطية احتياجاتها التمويلية سواء لتمويل الاستثمارات أو رأس المال العامل.¹

ثانياً: صندوق التمويل الجزائري

صندوق التمويل الجزائري هو أول صندوق استثمار مخصص بالكامل للشركات الناشئة في الجزائر، تم إطلاقه رسمياً يوم 3 أكتوبر 2020 لإنشاء إطار قانوني يحدّد معايير تأهيل الشركات الناشئة. يهدف هذا الصندوق إلى دعم نمو الشركات الناشئة في الجزائر وتوفير الدعم المالي والاستراتيجي والتقني الذي تحتاجه، إضافة إلى تشجيع ريادة الأعمال وتعزيز الاقتصاد المعرفي في البلاد. يُعد صندوق التمويل الجزائري أحد الركائز الأساسية لظهور بيئة مناسبة لإنشاء وتطوير الشركات الناشئة التي تتمتع بالقدرة على إضافة قيمة حقيقية للاقتصاد الجزائري، ويختلف عن التمويلات الموجودة لأنه يشترط من المستثمر قبول الدولة كشريك داخل الشركة، مع إمكانية الدخول إلى بورصة الجزائر في المستقبل.

1- مميزات صندوق التمويل الجزائري:

أسّست الجزائر صندوق التمويل الجزائري لتعزيز الاقتصاد الوطني، عبر تسهيل إجراءات منح التمويل للشركات الناشئة.

كما تعزم السلطات أن تُظهر من خلاله إصرارها على تطوير قطاع الشركات الناشئة في الجزائر، مما يشجّع المستثمرين على المشاركة بشكل أكبر في تمويل هذه الشركات والاستثمار فيها. يتمتع هذا الصندوق الجديد بمرونة في معالجة الملقّات، ويقدم قيمة مضافة عالية لأصحاب المشاريع مقابل مبالغ مالية غالباً ما تكون متواضعة.

يملك الصندوق الجزائري للتمويل مزايا مهمّة، منها:

- التحمل المالي للمخاطر، حيث يتدخّل الصندوق في تمويل مشاريع يقبل قليل من المؤسسات تمويلها نظراً للمخاطر المتزايدة التي تواجهها.
- المرونة والاستجابة في التمويل، ومنح رواد الأعمال الوقت والطاقة الضرورية لتحقيق مشاريعهم.
- توفير فرص متساوية للشركات الناشئة الجزائرية، وتقديم نفس الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه نظيراتها في البلدان المتقدمة.

¹ مسعود امير معيزة، فارس هباش، "مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة التمويل عن طريق القروض البنكية"، مجلة رصيد رؤى اقتصادية وإدارية، العدد (3)، فبراير 2020، ص ص 141-146.

2- شركاء صندوق التمويل الجزائري:

صندوق التمويل الجزائري للشركات الناشئة هو ثمرة تعاون بين وزارة الاقتصاد المكلفة بالاقتصاد المعرفي والشركات الناشئة وستة (06) بنوك حكومية تمتلك حصصاً متساوية في الصندوق، وهي:

- البنك الوطني الجزائري. (BNA)
- البنك الشعبي الجزائري. (CPA)
- البنك الخارجي الجزائري. (BEA)
- الصندوق الوطني للادخار والتقاعد. (CNEP)
- البنك الزراعي والتنمية الريفية. (BADR)
- البنك المحلي للتنمية¹. (BDL)

المطلب الثالث: دور المرافقة في عملية التكوين والتشغيل في تطوير المؤسسات الناشئة

تلعب المرافقة دوراً محورياً في عملية التكوين والتشغيل لتطوير المؤسسات الناشئة، حيث تعتبر هذه المرافقة الركيزة الأساسية التي تضمن الانتقال السلس من فكرة المشروع إلى مؤسسة ناجحة ومستدامة.

أولاً: تعريف مراكز التسهيل

مراكز التسهيل هي هيئات متخصصة في استقبال وتوجيه ومرافقة حاملي المشاريع ومنشئي المؤسسات والمقاولين. تعتبر هذه المراكز أداة لتنمية روح المبادرة وتنمية الأعمال، حيث تجمع بين رجال الأعمال والمستثمرين والمقاولين والإدارات المركزية والمحلية، ومراكز البحث، ومكاتب الدراسات والاستشارات، والمؤسسات التكوينية، والأقطاب الصناعية والتكنولوجية والمالية. تُعنى هذه المراكز عادةً بدعم كافة المشروعات الناشئة، ولكن العديد من الدول أنشأت مراكز دعم متخصصة، مثل مراكز التجديد التي تركز على دعم المشروعات المبتكرة أو تلك التي تتطلب رأس مال رئيسي.

ثانياً: أهداف مركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1. توفير شبكات يتكفل باحتياجات مؤسسات المقاولاتية وتقليص مدة إنشاء المؤسسات.

¹ حسين يوسف، صديق اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 88

2. تسير الملفات المتعلقة بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية.
3. تطوير التكنولوجيا الجديدة وتمين البحث والكفاءات.
4. تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الاندماج الاقتصادي الوطني.

ثالثاً: مهام مراكز التسهيل يقوم مركز التسهيل بالمهام التالية:

1. دراسة الملفات المقدمة من حاملي المشاريع أو المقاولين والإشراف على متابعتها.
2. تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وتوجيههم حسب مساهم المهني.
3. مساعدة المستثمرين على تجاوز العقبات الإدارية خلال مرحلة تأسيس المؤسسات.
4. مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في مجالات التكوين والتسيير.
5. دعم وتطوير القدرة التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة.
6. تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها.
7. مرافقتهم لدى الإدارات والهيئات المعنية لتجسيد مشاريعهم.
8. مراقبة التوافق بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المترشح واهتماماته.
9. مساعدتهم على هيكلة استثماراتهم بشكل أفضل.
10. اقتراح برامج تكوين أو استشارة تناسب مع احتياجاتهم الخاصة.

رابعاً: خطوات مراكز تسهيل المؤسسات

1. الاستقبال: استقبال مركز التسهيل لزيائته من حاملي المشاريع والمستثمرين الذين يرغبون في إنجاز مشروع أو لديهم رأس مال ويبحثون عن نوع المشروع المناسب.
2. التوجيه: توجيه حاملي المشاريع حسب مساهم المهني، سواء كانوا بحاجة للتمويل أو الدعم من الهيئات التي وضعتها الدولة مثل ANGEM, ANSEJ, CNAC أو حسب أهمية المشروع ك ANDI.

3. الإعلام والاتصال: القيام بالدعاية الإعلامية والإشهار لتعريف الجمهور بمهام ودور المركز في إنشاء ودعم المستثمرين.

4. التكوين: تنظيم دورات تكوينية لحاملي المشاريع والمستثمرين تشمل:

- كيفية إنشاء وتسيير مؤسسة.
- كيفية إعداد مخطط أعمال.
- التسويق والمحاسبة المالية.

5. المرافقة: مرافقة حاملي المشاريع في:

- تجاوز العقبات الإدارية الخاصة بإنشاء المؤسسات على مستوى المؤسسات المالية والبنكية والإدارية.
- تكوين وتأهيل المؤسسات.
- تحضير وإعداد مخطط الأعمال للمشروع.¹

¹ ورنان مصطفى، صولي علي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

المبحث الثالث: التجارب الدولية الرائدة لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة في العالم.

تشكل التجارب الدولية الرائدة في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة نماذج ملهمة يمكن الاستفادة منها لتعزيز ريادة الأعمال. تتضمن هذه التجارب نجاحات وادي السيليكون في الولايات المتحدة، ودولة إسرائيل الرائدة في التكنولوجيا والابتكار، بالإضافة إلى نماذج متميزة من دول أوروبية وآسيوية. تسلط هذه التجارب الضوء على أهمية السياسات الحكومية، والبيئات الداعمة، وطرق التمويل المتنوعة في تحقيق نمو مستدام للمؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: تجارب الدول المتقدمة في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة

تشكل تجارب الدول المتقدمة في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة نماذج ملهمة للدول الساعية لتعزيز ريادة الأعمال، وتبرز في هذا السياق نجاحات اليابان وبريطانيا كدولة رائدة في التكنولوجيا والابتكار، إضافة إلى تجارب متميزة من دول أوروبية وآسيوية، وتُظهر هذه التجارب أهمية السياسات الحكومية الداعمة، البنية التحتية المتطورة، وطرق التمويل المتنوعة في تحقيق نمو مستدام وتحفيز الابتكار.

أولاً: التجربة اليابانية

التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الناشئة كانت ناجحة ومثالية في تحقيق التنمية الاقتصادية. قامت اليابان بتبني سياسة رشيدة لدعم المشروعات الناشئة من خلال توفير الدعم والمساعدات اللازمة لها.

في عام 1963، أصدرت اليابان قانون أساسي للمشروعات الناشئة رقم 154، وتم تعديله في عام 1999. يحدد هذا القانون معنى المؤسسات الناشئة ويساعد في التغلب على العقبات التي تواجهها هذه المؤسسات.

وتشير الإحصائيات إلى أن المؤسسات الناشئة ساهمت بشكل كبير في تلبية احتياجات المؤسسات الكبرى في اليابان. ففي الفترة بين عامي 1984 و1996، ساهمت المؤسسات الناشئة في تلبية حاجيات المؤسسات الكبرى بنسبة 72% من المستلزمات الصناعية المعدنية، و76% من الصناعات الكهرومنزلية، و79% من حاجيات الصناعات الهندسية، بالإضافة إلى مساهمتها بنسبة 84.4% من حجم العمالة الصناعية.

نجاح التجربة اليابانية يعود إلى السياسة الحكيمية التي انتهجتها الحكومة اليابانية. تضمنت هذه السياسة عدة إجراءات، مثل إنشاء المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشروعات الناشئة. كما تم تحديد

نصيب الشركات الناشئة في المناقصات الحكومية، حيث يجب أن يكون نصيب الشركات الناشئة ليس أقل من 30% من قيمة المناقصة.

تعتمد السياسة اليابانية في دعم المؤسسات الناشئة على عدة إجراءات لتوفير بيئة ملائمة وداعمة لنمو هذه المشاريع. ومن بين تلك الإجراءات:

1. **تقديم القروض البنكية بشروط ميسرة:** تقوم المؤسسات المالية في اليابان بتوفير قروض بنكية للمشروعات الناشئة بشروط ميسرة، مما يساعد على توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع.
2. **التأمين على المشروعات الناشئة:** تقوم هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية بتوفير تأمين للمشروعات الناشئة لحمايتها من الإفلاس. يتم دفع قسط تأميني شهرياً يساهم في تسديد ديون المشروع في حالة حدوث خسائر.
3. **برامج التدريب والتطوير:** يتم تقديم برامج تدريبية وافية خاصة للمشروعات الناشئة، بهدف تعزيز مهارات أصحاب المشاريع وتحسين قدراتهم في إدارة وتطوير أعمالهم.
4. **التسويق والترويج:** يتم دعم المشاريع الصغيرة والناشئة في التسويق لمنتجاتها من خلال إقامة معارض دولية وتوفير المساعدة في عمليات التسويق والترويج، مما يساهم في زيادة رؤية المشروعات وتسويق منتجاتها.
5. **الحوافز الضريبية:** توفر الحكومة اليابانية نظاماً ضريبياً يشجع على استثمار التكنولوجيات الحديثة، مما يحفز الشركات الناشئة على استخدام التقنيات المتقدمة في عملياتها. كما تقدم حوافز ضريبية أخرى لإقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية، بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية في تلك المناطق.

تلك الإجراءات والسياسات تعكس التزام اليابان بدعم المشروعات الناشئة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة.¹

¹ محمد الناصر حميدانو، العبد غربي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

ثانيا: تجربة البريطانية

تجسد بريطانيا واحدة من أبرز النماذج العالمية في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة، وتعتبر لندن بشكل خاص واحدة من أبرز المراكز العالمية للابتكار وريادة الأعمال. تتبنى الحكومة البريطانية مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال ودعم الشركات الناشئة، منها:

1. **التمويل الحكومي والخاص:** تقدم الحكومة البريطانية العديد من البرامج لتمويل الشركات الناشئة، بما في ذلك القروض والمنح ورأس المال الاستثماري، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الخاص من خلال حوافز ضريبية وبرامج مثل EIS (Enterprise Investment Scheme) و SEIS (SeedEnterprise Investment Scheme).

2. **البنية التحتية والموارد الداعمة:** توفر بريطانيا بنية تحتية جيدة للشركات الناشئة، بما في ذلك مساحات العمل المشتركة (coworking spaces) والمساحات الابتكارية (innovation hubs) والحدائق التكنولوجية (technology parks)، بالإضافة إلى وجود مجموعة كبيرة من الموارد الداعمة والمسرعات الناشئة.

3. **التعليم والتدريب:** تسعى الحكومة البريطانية لتعزيز التعليم والتدريب في مجال ريادة الأعمال، من خلال برامج مثل "Start-Up Loans" التي توفر تمويلاً ودعمًا للشباب الذين يرغبون في بدء مشاريعهم الخاصة.

4. **الشراكات الحكومية والخاصة:** تشجع الحكومة البريطانية على التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال برامج الشراكة العامة الخاصة (Public Private Partnerships)، والتي تهدف إلى دعم المشاريع الناشئة التي تقدم حلولاً لمشاكل المجتمع.

5. **التشريعات المناسبة:** تعمل الحكومة البريطانية على وضع التشريعات والسياسات التي تسهل عمل الشركات الناشئة وتحمي حقوقها، مما يجعل البيئة التنظيمية أكثر استقراراً وجاذبية للمستثمرين.

هذه الجهود والسياسات قد ساهمت في جعل بريطانيا واحدة من أبرز الوجهات العالمية للشركات الناشئة، وتشير الإحصائيات إلى أن هناك زيادة ملحوظة في عدد الشركات الناشئة التي تنشأ في بريطانيا سنوياً، مما يعكس نجاح استراتيجيتها في دعم الابتكار وريادة الأعمال.

المطلب الثاني: تجارب الدول النامية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

تجارب الدول النامية في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة تعكس تحديات وإمكانيات فريدة تواجهها هذه الدول. تعتمد هذه التجارب على مزيج من السياسات الحكومية المناسبة والاستثمار في التعليم والابتكار. يبرز من بين هذه التجارب نموذج المصري الذي تمكن من خلق بيئة ريادية مشجعة، بالإضافة إلى تجارب دول آسيوية مثل الامارات التي اعتمدت على التكنولوجيا والابتكار في تحفيز نمو المؤسسات الناشئة. تعكس هذه التجارب الإرادة القوية للدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم رواد الأعمال وتعزيز الابتكار.

أولاً: التجربة المصرية

تشمل التجربة المصرية في دعم المؤسسات الناشئة عدة جوانب وإجراءات، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، من بينها:

1. إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية: تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في عام 1991، وهو يعد أحد أهم الجهات التي تدعم وتمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. يقدم الصندوق تمويلًا ودعمًا فنيًا وتدريبًا للمشروعات الناشئة.
2. استراتيجية وطنية لتعزيز التنمية الصناعية: أطلقت وزارة التجارة والصناعة المصرية استراتيجية وطنية في نوفمبر 2016 لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها التنافسية.
3. دعم من الاتحاد الأوروبي: تلقت مصر دعمًا من الاتحاد الأوروبي في تنفيذ برامج ومشاريع لتعزيز ودعم المشروعات الناشئة. يتم توفير التمويل والتدريب والاستشارات للمشروعات الناشئة من خلال هذه البرامج.
4. تشجيع الاستثمارات الأجنبية: تعمل الحكومة المصرية على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة وتسهيلات قانونية وضريبية للشركات الناشئة.

تعتبر التجربة المصرية في دعم المؤسسات الناشئة ناجحة، حيث تم تحقيق نمو وتطور كبير في هذا القطاع. وتظهر الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية والشركاء الدوليين التزامهم بتعزيز القطاع وتوفير الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلاد.

تشتهر المؤسسات الناشئة في مصر بالعديد من المزايا والآثار التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري. وفيما يلي بعض النقاط التي تبرز أهمية المؤسسات الناشئة:

1. خلق فرص العمل: تعمل المؤسسات الناشئة على خلق وظائف جديدة، مما يساهم في تخفيف مشكلة البطالة وتحسين فرص العمل في البلاد. وهذا يعزز النمو الاقتصادي ويساهم في تقليل مستوى الفقر.

2. تنوع الإنتاج والصناعات: تساعد المؤسسات الناشئة في تعزيز التنوع الاقتصادي وتوسيع نطاق الإنتاج والصناعات. وبالتالي، تساهم في تحقيق المرونة والاستقرار في النشاط الاقتصادي وتقليل التبعية على قطاع واحد فقط.

3. التنمية الإقليمية والعمراية: تعمل المؤسسات الناشئة في الأماكن الريفية والمدن الصغيرة، وبالتالي تساهم في تنمية هذه المناطق وتحسين البنية التحتية والخدمات المتاحة. وتلعب دورًا هامًا في إعادة توزيع الثروة وفتح فرص للتنمية في مناطق مختلفة من البلاد.

4. التواصل والتكامل مع القطاعات الأخرى: تستخدم المؤسسات الناشئة الموارد المحلية وتعزز التعاون مع القطاعات الأخرى مثل الزراعة والنقل. كما يمكن للمؤسسات الناشئة توفير المنتجات والخدمات للمشاريع الكبيرة، مما يعزز التكامل والترابط بين المشاريع الكبيرة والصغيرة.

5. تطوير المهارات والقدرات: تساهم المؤسسات الناشئة في تطوير المهارات والقدرات الفنية والإدارية للعاملين بها. وهذا يؤدي إلى تكوين طبقة من المنظمين والمبدعين، ويساهم في تعزيز التنمية البشرية وتحسين مستوى الإبداع والابتكار في البلاد.

6. تشجيع المدخرات والاستثمارات: من خلال توليد الدخل والربح، تساهم المؤسسات الناشئة في تشجيع المدخرات وتوفير مصادر للاستثمارات القطاعية والفردية. فعندما يتم استثمار الأموال في هذه المؤسسات، يتم تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الاستدامة المالية للبلاد.

7. الابتكار والتكنولوجيا: تعتبر المؤسسات الناشئة عبارة عن مراكز للابتكار وتطبيق التكنولوجيا الحديثة. فهي تساهم في تطوير وتطبيق حلول جديدة ومبتكرة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، تساهم في تحسين الإنتاجية والكفاءة ورفع مستوى التنافسية في الاقتصاد المصري.

8. جذب الاستثمارات الأجنبية: تعمل المؤسسات الناشئة كمنصة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فعندما تكون هناك مشاريع ناشئة ناجحة ومبتكرة، يتزايد اهتمام المستثمرين الأجانب بالاستثمار في مصر. وهذا يساهم في تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات من الخارج، مما يعزز النمو الاقتصادي ويعمق التكامل الاقتصادي العالمي.

بشكل عام، المؤسسات الناشئة تلعب دورًا حيويًا في تعزيز التنمية المستدامة في مصر. فهي تساهم في خلق فرص العمل، تنويع الاقتصاد، تحسين البنية التحتية، تنمية المهارات، تطوير التكنولوجيا، جذب الاستثمارات، وتعزيز التكامل الاقتصادي. ومع استمرار دعم وتشجيع المؤسسات الناشئة، يمكن لمصر تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل.¹

ثانياً: التجربة الاماراتية

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة خبرة واسعة في دعم وتمكين المؤسسات الناشئة، وتعتبر دبي وأبوظبي من أبرز المراكز الإقليمية للابتكار وريادة الأعمال في الشرق الأوسط. تتبنى الإمارات سياسات وبرامج مبتكرة لدعم الشركات الناشئة، منها:

1. المناخ التنظيمي المناسب: تعمل الحكومة الإماراتية على توفير بيئة تشريعية وتنظيمية تسهل عمل الشركات الناشئة، مع تقديم العديد من الحوافز والامتيازات لجذب رواد الأعمال.
2. التمويل والاستثمار: توفر الإمارات العديد من الفرص لتمويل الشركات الناشئة، سواء من خلال البنوك أو صناديق الاستثمار الحكومية أو شركات رأس المال الاستثماري.
3. البنية التحتية والموارد الداعمة: توفر الإمارات بنية تحتية حديثة تدعم الابتكار، بالإضافة إلى وجود مساحات عمل مشتركة ومسرعات نمو لدعم المشاريع الناشئة.

¹ محمد الناصر حميدانو، العيد غربي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

4. التعليم والتدريب: تسعى الإمارات لتعزيز التعليم في مجال ريادة الأعمال وتوفير برامج تدريبية تهدف إلى تطوير مهارات رواد الأعمال.

5. الشراكات الاستراتيجية: تعمل الإمارات على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم المشاريع الناشئة من خلال الشراكات الاستراتيجية.

6. التوجيه والمشورة: تقدم الإمارات برامج للتوجيه والمشورة للشركات الناشئة، سواء من خلال الحكومة أو المؤسسات الخاصة أو الخبراء في مجال ريادة الأعمال.

تتميز الإمارات بقطاع ريادي نابض بالحياة، وهي تستمر في تعزيز البنية التحتية والسياسات التي تدعم الابتكار وتشجع على الريادة، مما يجعلها واحدة من أفضل الوجهات لرواد الأعمال في العالم العربي.¹

¹ الزهراء بن سفيان، حسين نصر الدين العوطي، مرجع سبق ذكره، ص. 42.

خلاصة الفصل

المؤسسات الناشئة في الجزائر تشهد نموًا ملحوظًا وتنوعًا في مجالات عملها، وهذا يتطلب توفير بيئة داعمة تشجعها على النمو والتطور. من خلال برامج المرافقة والدعم، يمكن توجيه هذه المؤسسات نحو التطوير المستدام من خلال تقديم الإرشاد والتدريب المتخصص وتوفير فرص الشراكة والتمويل. تلعب المرافقة دورًا حيويًا في توجيه رواد الأعمال نحو اتخاذ القرارات الصائبة وتطوير استراتيجيات ناجحة لنمو أعمالهم. ومن الضروري أيضًا توفير الدعم اللازم من قبل الحكومة والمؤسسات الاقتصادية لتوفير البنى التحتية اللازمة وتسهيل الوصول إلى الأسواق وتعزيز التمويل لدعم هذه المؤسسات نحو تحقيق النجاح والاستدامة في السوق المحلية والعالمية.

خاتمة عامة

تؤكد الدراسة على الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. يتطلب تعزيز هذه المؤسسات تبني استراتيجيات مرافقة فعّالة ودعم سياسات تطويرية شاملة تضمن تذليل العقبات وتوفير البيئة المناسبة لنموها. في الجزائر، بالرغم من التحديات المستمرة، فإن المستقبل يحمل إمكانيات واعدة لهذه المؤسسات إذا تم تكثيف الجهود لتطوير بيئة أعمال متكاملة وداعمة. بذلك، يمكن للمؤسسات الناشئة أن تلعب دوراً أكبر في تحقيق التحول الاقتصادي المنشود.

في ختام هذه الدراسة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، واستراتيجيات المرافقة والتطوير، يمكننا استخلاص العديد من النتائج الهامة التي تعزز فهمنا للإطار المفاهيمي لهذه المؤسسات وتسلسل الضوء على واقع وتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر.

1. نتائج الدراسة

أ- نتائج الدراسة النظرية

- تشير نتائج الدراسة النظرية إلى أهمية المؤسسات الناشئة كعامل أساسي لتعزيز الابتكار. تلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً في خلق فرص العمل وتعزيز التنافسية في الأسواق.
- تعتمد استدامة المؤسسات الناشئة على وجود العديد من آليات المرافقة مثل التمويل، التدريب، والإرشاد. يتطلب نجاح المؤسسات الناشئة بيئة تشريعية داعمة وشبكات دعم قوية.
- يُعد الابتكار التكنولوجي محورياً رئيسياً لنمو هذه المؤسسات، حيث أن تطوير المهارات الإدارية والقيادية ضروري لضمان استدامتها.
- يُعتبر التعاون بين المؤسسات الناشئة والجامعات عاملاً مهماً في تعزيز البحث والتطوير، ويساهم توفير حاضنات الأعمال في تقليل مخاطر الفشل. ويشكل دعم الحكومة والسياسات التحفيزية دافعاً رئيسياً للنمو.

تشير نتائج الدراسة النظرية إلى أهمية المؤسسات الناشئة كعوامل حيوية لتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي. أظهرت الدراسات أن المؤسسات الناشئة تلعب دوراً رئيسياً في خلق فرص العمل وتعزيز التنافسية في الأسواق. كما أبرزت الأبحاث النظرية الحاجة إلى استراتيجيات مرافقة وتطوير فعّالة لدعم هذه المؤسسات، مثل توفير التمويل، التدريب، والإرشاد لضمان نجاحها واستدامتها.

ب- نتائج الدراسة الميدانية

- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن الجزائر من الدول التي شهدت نمواً معتبراً في عدد المؤسسات الناشئة خلال فترة قصيرة.
- سخرت الجزائر العديد من الاستراتيجيات لمرافقة وتطوير هذه المؤسسات، مثل دعم الابتكار وتوفير التمويل، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، مثل نقص التمويل وضعف البنية التحتية.
- قدمت الحكومة بعض المبادرات لدعم رواد الأعمال، لكن هناك تطور بطيء في إنشاء حاضنات الأعمال. عند مقارنة التجارب الجزائرية مع تجارب دول كاليابان وبريطانيا، يتضح أن نجاح تلك الدول يعتمد على سياسات شاملة تشمل دعم الابتكار، وتحفيز الاستثمارات، وإنشاء حاضنات أعمال متطورة، مما يعزز بيئة ريادة الأعمال بشكل فعال.
- لوحظ ضعف التعاون بين القطاعين الخاص والعام، والحاجة الملحة إلى تحسين البيئة التشريعية. أخيراً، تُعدّ برامج التدريب المتخصصة لرواد الأعمال ضرورية لدعم الاستثمارات وتحفيز نمو المؤسسات الناشئة.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية في الجزائر تجارب متنوعة في دعم المؤسسات الناشئة، حيث قدمت الحكومة بعض المبادرات لدعم رواد الأعمال، لكن التحديات لا تزال قائمة، مثل نقص التمويل وضعف البنية التحتية الداعمة. بالمقارنة مع تجارب الدول الأخرى التي تمت دراستها، مثل اليابان وبريطانيا، تبين أن نجاح هذه الدول يعتمد على سياسات شاملة تشمل دعم الابتكار، وتحفيز الاستثمارات، وإنشاء حاضنات أعمال متطورة، مما يعزز بيئة ريادة الأعمال بشكل فعال.

2. الإجابة عن الفرضيات:

وهنا سنقوم بالتقصي على صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توفر المؤسسات الناشئة فرص عمل حقيقية، كما أنها دعم للمؤسسات الكبيرة وخالقة للثروة، الفرضية صحيح.

المؤسسات الناشئة تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزز من الاقتصاد المحلي من خلال الابتكار والتنوع. كما أنها توفر دعماً مهماً للمؤسسات الكبيرة عبر توفير خدمات ومنتجات جديدة وخلاقة.

الفرضية الثانية: توجد العديد من استراتيجيات المرافقة لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة منها استراتيجية التوجيه والدعم، استراتيجية التدريب والتكوين، استراتيجية التواصل والتشبيك، **الفرضية صحيح.**

فتتنوع استراتيجيات دعم المؤسسات الناشئة لتشمل التوجيه والإرشاد، التدريب والتكوين، بالإضافة إلى تعزيز التواصل والتشبيك، مما يساهم في تحسين فرص نجاح هذه المؤسسات.

الفرضية الثالثة: تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر العديد من التحديات منها القانونية، التمويلية، التقنية، إلخ، **الفرضية صحيح.**

فالمؤسسات الناشئة في الجزائر وحسب ما سبق من دراستنا تواجه هذه المؤسسات بالأخص مجموعة من التحديات التي تعيق نموها، بما في ذلك التحديات القانونية، نقص التمويل، والمشاكل التقنية، مما يستدعي وضع سياسات وإجراءات فعالة للتغلب على هذه العقبات.

3. توصيات الدراسة

لتطوير وزيادة المؤسسات الناشئة في الجزائر، توصي الدراسة بما يلي:

- **تعزيز التمويل:** إنشاء صناديق تمويل مخصصة للمؤسسات الناشئة وتسهيل الوصول إلى القروض والتمويل.
- **تطوير البنية التحتية:** إنشاء حاضنات أعمال ومراكز ابتكار في مختلف المناطق لتقديم الدعم اللوجستي والتقني.
- **توفير التدريب والإرشاد:** تنظيم برامج تدريبية مستمرة وورش عمل لرواد الأعمال بالتعاون مع خبراء في مختلف المجالات.
- **تحفيز الاستثمارات:** تقديم حوافز ضريبية وجذب الاستثمارات المحلية والدولية للمساهمة في نمو المؤسسات الناشئة.
- **تعزيز الشبكات والعلاقات:** تطوير شبكات مهنية لتسهيل التعاون والشراكات بين رواد الأعمال والمستثمرين والخبراء.

4. آفاق الدراسة

في بحثنا حول المؤسسات الناشئة في الجزائر، توصلنا إلى مجموعة من الآفاق البحث التي تؤثر على نمو هذه المؤسسات، ونذكره:

أننا ندرك أن هذا البحث يمثل جهداً مستمراً نحو تحقيق فهم شامل لموضوع إستراتيجيات المرافقة والتطوير في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر. ومع ذلك، فإننا نعي أن هناك حدوداً لجهودنا وقدرتنا على الإحاطة بكل جوانب الموضوع بسبب التحديات والمعوقات التي قد تواجه أي جهد بحثي.

لقد حاولنا في هذه الورقة البحثية تقديم نظرة تحليلية متكاملة حول دور إستراتيجيات المرافقة والتطوير في دعم المؤسسات الناشئة للمساعدة في خلق فرص العمل، دعم الابتكار، وتعزيز الاقتصاد المحلي. نأمل أن يكون هذا البحث مفيداً للمسؤولين في القطاع وللطلبة الباحثين ليستفيدوا منه في أبحاثهم ودراساتهم المستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- أحمد سلمى، الخبراء والمستشارون: كيف تختارهم وكيف تستفيد من خدماتهم، الرياض، السعودية: دار الراتب، 2021.
- عبد الفتاح محمد، أدوات المرافقة والتطوير للمؤسسات، القاهرة، مصر: دار المعرفة، 2023.
- علي فلاح مفلح الزعبي، زيادة الاعمال، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي للنشر، بيروت، لبنان، 2016.
- علي محمد، خطط العمل وبرامج التكوين، بيروت، لبنان: دار الفارابي، 2022.
- مالكوم شالوف، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترجمة عبد الباري طارق وآخرون، تبديل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2009.
- يوسف قريشي، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة، 2005.

المجلات

- أسماء بللعماء، "التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 30، المجلد 31، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2023.
- بن موسى، حسان، تجارب دولية رائدة للمؤسسات الناشئة وأهميتها للجزائر. مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 2، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2022.
- بو الشعور شريفة، "دور حاضرات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups دراسة حالة الجزائر"، المجلد الرابع، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، الجزائر 2018.
- بورنان مصطفى، صولي علي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة الناشئة)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2020.
- بوضياف، ع، وزيات، م، دور حاضرات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، ط3، عدد2، 2020.

- حسين يوسف، صديق اسماعيل، دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، المركز الجامعي مغنية، 2021.
- دراني ليندة، استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 02، 2022.
- زايدي فتيحة، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإدماج البطالين - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ورقلة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، 2022.
- الزهراء بن سفيان، حسين نصر الدين العوطي، "المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 30، المجلد 32، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2023.
- سامي بن حملة، آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، مجلد 9، عدد 2، 2015.
- سبوطي حكيم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة البحث والدراسات العلمية، المركز الجامعي يحي فارس المدية، العدد 2، وتاريخ الاصدار ديسمبر، 2008.
- سبوطي حكيم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة البحث والدراسات العلمية، المركز الجامعي يحي فارس المدية، العدد 2، وتاريخ الاصدار ديسمبر، 2008.
- صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد الثالث ، 2004.
- علالي الزهراء، علالي فتيحة، دور المرافقة في دعم المؤسسات الناشئة، مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية، المجلد 02، العدد 01، 2021.
- لطيفة طوبال، تشخيص واقع حاضرات الأعمال في الجزائر -دراسة نموذج حاضنة جامعة المسيلة، مختبر الدراسات التنموية والمقاولاتية المكانية، مجلة إدارة المنظمات والاستراتيجية JMOS، المجلد: 4 العدد: 1، 2022.

- مسعود امير معيزة، فارس هباش، "مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة التمويل عن طريق القروض البنكية"، مجلة رصيد رؤى اقتصادية وإدارية، العدد (3)، فبراير 2020.

الرسائل والاطروحات

- أمال بعيط: برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وأفاق-دراسة حالة CNAC.ANGEM: ANSEJ. لولاية باتنة ومحضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.
- برجى شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة، 2012/2011.
- بركاوي اسالم، دور سياسة المرافقة في تحسين أداء المؤسسات الناشئة -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات 2014-2019 ANADE، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص إدارة الأعمال، 2021/2020.
- بن طيبة محمديّة، تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة البليدة 2- لونيبي علي، سنة 2018/2019.
- بوضوار لميس، بوالعير عائدة، واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP، مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، 2021/2020.
- بوليطينة الأمين -سراوي حسان، دور المرافقة المقاولاتية في تعزيز الروح المقاولاتية لدى المؤسسات المتوسطة والصغيرة دراسة ميدانية (لدى عينة من مقاولين بولاية ميلة)، مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، 2021-2022.
- راهم ليندة، دور دار المقاولاتية في مرافقة ودعم الطلبة حاملي المشاريع المصغرة -دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعتي بسكرة وورقلة-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اقتصاد وتسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2020-2019.
- شنيخر أسماء، دور هياكل الدعم والمرافقة في بناء النية المقاولاتية لدى خريجي الجامعات الجزائرية -دراسة ميدانية -، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، في ميدان: العلوم

- الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع: علوم التسيير، تخصص: إدارة وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2021/2022.
- فارس طارق، دور ومائة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية القدرات التنافسية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم، 2017-2018.
- قويدري عبد الرحمان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة والية أدرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، جامعة بشار، الجزائر، سنة، 2011/2012.
- محمد الناصر حميداتو، العيد غربي، إسهامات هيئات المرافقة المقاولاتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 19-18 أفريل 2012.

الملتقيات

- رابح خوني، واقع هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2000-2009، الملتقى الدولي الثالث حول المقاولاتية، جامعة بسكرة، 2011.
- سميرة نصري، مريم عثمان، "المؤسسات الناشئة والحاضنات في الجزائر بين متطلبات الاستقرار وتحديات الاستمرار"، الملتقى الوطني الثاني عشر حول: المؤسسات الناشئة والحاضنات، جامعة الشهيد محمد خيضر، الوادي، الجزائر، 2024.
- غالم عبد الله وآخرون، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر وذلك يومي 5/6 ماي، 2013.
- قسوري إنصاف، قشوط إلياس "شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر"، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان، "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة - جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

مواقع الانترنت

<https://www.aps.dz/ar/economie/>

مراجع اجنبية

ALAN. FUSTIK, la responsabilité sociale d'entreprise est une source de richesse et de performance pour les PME. Ou comment créer de la richesse en alliant la RSE et le pilotage des actifs immatériels ?, Livre Blanc, Edité par L'agence Lucie et L IFEC, Juillet 2012.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique
جامعة الشاذلي بن جديد - المارني
Université chadli benjdid - el marni
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté Des Sciences Économiques, Commerciales Et Sciences De Gestion
قسم علوم التسيير
Département Des Sciences De Gestion

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENJ DID
جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENJ DID

رقم: 44.../ج ش ب ج / ك ع / ا ق ع ت / 2024
الطابق في: 2024/02/19

إلى السيد /

الموضوع: تصريح بإجراء تريض

ففي إطار استكمال طلبة السنة الثانية ماستر مسارههم الدراسي وفق متطلبات التخرج والتحضير للمذكرة التخرج، نطلب من سيادتكم إفادتهم من الرصيد الوثائقي والخبرات الموجودة على مستوى هيئتهم، والسماح لطلبة الأتية أسماءهم من إعداد تريضهم في فصل الصيف الآتي:

الطالب (ة) :
الطالب (ة) : بن خريب أكرم

وعليه فإننا نلتزم منكم أخذ هذا الطلب بعين الاعتبار، وذلك لتأكيد التحصيل العلمي والميداني للطلبة في ظل الإمكانيات المتاحة والقوانين المعمول بها.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

رئيس القسم
جامعة الشاذلي بن جديد - المارني
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
رئيس قسم علوم التسيير
المراسلة
البريد الإلكتروني

إبضاء وختم الهيئة المستقبلية
جامعة الشاذلي بن جديد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
رئيس قسم علوم التسيير

